الصومال: عقد من الصراع

تكشف متابعة تطورات المشكلة الصومالية عبر السنوات التسع الماضية عن شيوع حالة من الاعتياد واللامبالاة تجاه المشكلة ؛ وأن أخبارها لم تعد تسترعى الانتباه لتشابهها وتكرارها، الأمر الذى يعبر عنه تضاؤل حجم ما ينشر عنها وتراجع أهمية أخبارها. وهو أمر يمكن تفهمه فيما يتعلق بالعالم الغربى وإعلامه ولكنه يثير العديد من علامات التعجب والاستفهام بشأن الإعلام العربى والإسلامى ذلك أن المشكلة ما زالت قائمة ومتفاقمة ومع ذلك لا يبدو أنها تحظى باهتمام يوازى خطورتها. ولذا فإنه مع اقتراب مرور عقد من الزمان على نشوب المشكلة يجدر التوقف للتعرف على حصاد الأعوام الماضية على الأصعدة المختلفة داخليا وإقليميا ودوليا؛ من خلال عرض مختصر لطبيعة المشكلة وأسبابها الداخلية وما أفرزت من خريطة للقوى المتصارعة على السلطة وكذا السياق الدولى والإقليمى، وأثر توازنات القوى الإقليمية على المشكلة مع إبراز الدور العربى الإسلامى منها وحظه من النجاح والفشل، وصولًا لرصد واقع الحال ومجرياته خلال العام موضع التقرير.

أولًا: الأسباب الهيكلية للمشكلة الصومالية(من الجذور إلى الانفجار):

أوردت الدراسات والتحليلات المختلفة التى تناولت المشكلة الصومالية الكثير من الأسباب الداخلية التى ساهمت فى بروز المشكلة وتفاقمها. فعلى الصعيد السياسى كان الحديث عن أثر المواريث الاستعمارية، وفشل التجربة الديمقراطية البرلمانية، ودكتاتورية الحزب الواحد والاستئثار بالسلطة، وتراجع قوة الدولة وسيادتها على إقليمها فى ظل تصاعد الصراع على السلطة. وعلى الصعيد الاقتصادى تواتر الحديث عن فقر الصومال وضعفه الاقتصادى ومؤشرات ذلك القطاعية (زراعية – صناعية – تجارة وخدمات ...). وعلى الصعيد الاجتماعى ركزت التحليلات على أسباب مثل تفشى الروح القبلية وإعلاء الولاءات التحتية على الولاء للدولة، وغياب الهياكل الاجتماعية اللازمة لقيام واستمرار الدولة الحديثة[١] والواقع أنه يمكن إجمال تلك الأسباب فى ثلاثة ملامح أساسية شابت المشكلة الصومالية وهى[٢]:

١ – الضعف الإدارى

فمنذ نشأتها عانت الصومال من الافتقار إلى الفهم الواضح لإدارة مؤسسات الدولة فى مرحلة الاستقلال ذلك أن فترة إعداد الصومال بقيادة هذه المؤسسات كانت قصيرة ولم تتجاوز عشر سنوات (الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٠) خضعت خلالها للوصاية الدولية، ولم تكن تلك الفترة كافية لتكوين الكوادر اللازمة لإدارة البلاد وتخليصها من نمط الإدارة التقليدى القبلى. فالشعب الصومالى لم تكن لديه تقاليد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إدارية ثابتة لأمور الدولة بالنظر إلى واقع المجتمع الصومالى قبل الاستقلال الذى حكمته والقواعد والأعراف القبلية. وهو الملمح الذى فشلت جهود احتوائه وتطويره فظل قائمًا ومعبرا عنه بانتشار الولاء القبلى والمحسوبية فى أنحاء البلاد[٣].

٢- ضعف علاقات الصومال الخارجية:

حيث بدأت دولة الصومال حياتها الدولية باستعداء المحيط الإقليمى لها ممثلا فى (إثيوبيا - كينيا - جيبوتى) من خلال المطالبة ببعض أقاليم الدولتين وكامل إقليم الدولة الثالثة باعتبار تلك المناطق أجزاءً من الأمة الصومالية الكبرى، الأمر الذى أدخل الصومال فى مواجهات مع تلك الدول وصلت إلى الحرب الشاملة على نحو ما تكشف خبرة العلاقات الصومالية الإثيوبية. وهو ما أنهك البلاد واستنزف قدراتها الضئيلة، زاد من وطأة الأمر إخفاق النظم المتعاقبة فى تحقيق أمل الوحدة الصومالية. وكأنما كل إخفاق فى تحقيق الوحدة الكبرى يصب فى خانة المزيد من تفتت دولة الصومال. لاسيما مع فشل الصومال فى إدارة علاقتها مع القوتين الأعظم إبان الحرب الباردة حينما أفسد نظام سياد برى علاقته مع المعسكر الشرقى (الاتحاد السوفيتى آنذاك) وفشل فى التحالف التام مع المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ذات الأمر الذى حدث على الصعيد العربى الذى ظل ينظر بتوجس لتوجهات الصومال العروبية، فى ظل أصوات المعارضة لذلك التوجه داخل الصومال، رغم انضمامها للجامعة العربية، وفى ظل الإصرار على جعل اللغة الصومالية لغة الإدارة والتعليم فى البلاد[٤].

٣- الاعتماد على المصادر الخارجية:

فمع مجيء الدولة ومؤسساتها، فإنها قد حلت محل الأغنام والماشية فى إعالة الأفراد، حيث أصبح أهل البادية يعتمدون على أهل المدن، وكذا مع فتح أبواب الهجرة إلى الخارج برزت ظاهرة اعتماد أهل الداخل على تحويلات ذويهم فى الخارج. أكثر من ذلك أن دولة الصومال نفسها اعتمدت بدرجة كبيرة فى تمويل مشروعاتها على المساعدات الخارجية، وفى ظل ذلك الوضع وأخذا فى الاعتبار تفشى ظواهر المحسوبية والقبلية لم يكن من المستغرب أن يعمد رئيس الجمهورية إلى الإغداق على البرلمان لضمان ولائه وإغداق الاثنين (رئيس الدولة ونواب البرلمان) على القواعد القبلية الرئيسية لذات السبب[٥].

تلك هى أبرز الملامح الداخلية التى مثلت أسبابًا جوهرية لبروز واستمرار مشكلة الصومال. والتساؤل الجدير بالإثارة هو لماذا لم تثر المشكلة الصومالية قبل التسعينيات على الرغم من أن الملامح سالفة البيان قديمة الوجود فى بناء الدولة الصومالية؟

وتتلخص الإجابة فى آثار التحولات العالمية والإقليمية التى وفرت الأسباب الكاشفة عن مكامن نشأة الأزمة الصومالية ذلك أنه حتى مطلع التسعينيات نجح نظام سياد برى (١٩٩٦ - ١٩٩١م) فى الاستفادة من توازنات القوى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بالمنطقة وموقع دولته الاستراتيجى على الممر الملاحى الرئيسى لبترول الخليج العربى. فاستطاع الحصول على مساعدات ومنح خارجية دعمت قدرته على إحداث توازن ما بين أدوات الإغراء والمنح من ناحية وأدوات القسر والقمع من ناحية أخرى. ويضاف إلى الدعم الغربى الدعم العربى الخليجى سواء فى صورة تجارة (حيث يمثل السوق الخليجى أبرز شركاء الصومال فى تجارة الأغنام) أو فى صورة مساعدات ومنح مباشرة وتحويلات العاملين الصوماليين بتلك البلدان. ومع بداية التسعينيات تغيرت ملامح الصورة على مختلف الأصعدة سالفة الذكر،ففى ظل تحولات تصفية القطبية الثنائية وتوازنات القوى فى نظام ما بعد الحرب الباردة تراجعت عائدات الصومال من المساعدات الغربية فى ظل انشغال الغرب بتداعيات الأحداث فى شرق أوروبا وفى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وفى البلقان،كما تراجعت عوائد البلاد من تجارتها مع دول الخليج وتحويلات العاملين بها فى ضوء تداعيات الغزو العراق للكويت وما تبعه من تقلص قدرات بلدان الخليج أكثر من ذلك تراجع أهمية الصومال الاستراتيجية كدولة مطلة على الممر الملاحى الرئيسى لبترول الخليج؛ فى ظل وقوع بترول الخليج تحت الحماية المباشرة للقوات الغربية (الأمريكية تحديدا) المتمركزة فى دول الخليج الرئيسية، يضاف إلى ما سبق انعكاسات التوازنات الإقليمية ومحاولات إعادة تشكيل القرن الإفريقى والتأكد من مستقبل إثيوبيا ومسار إريتريا الوليدة –آنذاك– كل ذلك أدى فى مجمله إلى تداعى الأوضاع فى الصومال على النحو الدرامى[٦]، حيث تصاعدت المطامع فى السلطة باعتبارها السبيل الأمثل للاستحواذ على ما تبقى من فتات كعكة السلطة الذى لا يكفى بحال احتياجات كافة الزعماء الطامحين، الأمر الذى أسفر عن ما يشبه متوالية حسابية للفصائل والجبهات المتنازعة. على نحو ما تكشف الخريطة التالية:

ثانيًا: خريطة الفصائل الصومالية[٧]:

على الرغم من الصعوبة البالغة التى تواجه الباحث عند محاولة رصد طبيعة الفصائل والتحالفات الصومالية وتعدادها، فى ظل حركة الانشقاقات والاندماجات التى تشهدها الساحة الصومالية، فإنه يمكن تقسيم تلك الفصائل إلى نمطين من الفصائل لأغراض التحليل.

١– فصائل ذات صبغة قبلية.

٢– فصائل ذات صبغة إسلامية.

انظر جدول رقم (١) الفصائل ذات الصبغة القبلية

وتجدر الإشارة إلى أن طموحات القيادات السياسية والعسكرية الصومالية قد ارتكزت على إثنية قبائلية – عشائرية ..... عبرت عن نفسها فى صورة فصائل مسلحة وقد شكلت تلك الطموحات العقبة الكئود أمام عمليات التسوية والمصالحة بين القوى المتصارعة. ويمكن القول أن الصراعات بين القادة الصوماليين تتم على مستويين أولهما على الصعيد المحلى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والآخر على صعيد البلاد ككل. وليس ثمة تعارض بين المستويين بقدر ما يوجد تداخل وتساند بينهما؛ ذلك أن كل قائد فصيل يسعى فى بداية الأمر إلى بسط نفوذه على منطقته وبين أفراد عشيرته، ثم قبيلته، ثم الدولة ككل.

وإذا كانت الصراعات على المستوى الوطنى قد تبلورت حول ثلاث شخصيات سياسية عسكرية تمثل ثلاث حركات سياسية هي:

- على مهدى محمد الذى يتزعم "مجلس الإنقاذ الوطنى"
- حسين عيديد "زعيم التحالف الوطنى الصومالى"
- محمد إبراهيم عقال "زعيم الحركة الوطنية الصومالية"

فإن تلك التحالفات الكبرى هى نتاج مجموع من التحالفات والتحالفات المضادة على صعيد المناطق. والتى يمكن رصدها حول خمس وحدات إثنية تمتد من شمال البلاد حتى جنوبها وهى:

- القبائل الإسحاقية.
- قبائل الماجرتيين
- قبائل الهاوية
- قبائل الرهانويين
- قبائل الأوغاديين

انظر عرض خريطة الصراعات على كل مستوى من تلك المستويات جدول رقم (٢).

القوى والفصائل ذات الصبغة الإسلامية[٨]:

أدى سقوط النظام السياسى فى الصومال ونلاشى مؤسسات الدولة وما صاحب ذلك من فوضى وتدهور الأوضاع المعيشية إلى موت الآلاف. وتحول مئات الآلاف إلى لاجئين سواء فى بلادهم أو لدى دول الجوار ومع استمرار الطابع القبلى العشائرى للصراع فى الحيلولة دون التوصل إلى تسوية للصراع برزت على الساحة الصومالية قوى جديدة مناهضة لطموحات القادة التقليدين العسكريين منهم والمدنيين على السواء. وتمثلت أبرز تلك القوى فى الحركات ذات الطابع الإسلامى، حيث برزت عدة حركات هى:

١- الاتحاد الإسلامى الصومالى بزعامة الشيخ على ورسمة.
٢- الحركة الإصلاحية الإسلامية برئاسة الشيخ محمد على إبراهيم وتتبعها الحركة الإسلامية الصومالية بقيادة الشيخ إبراهيم دسوقى.
٣- وحدة الشعب الإسلامى برئاسة الشيخ حسن عبد السلام
٤- أنصار السنة بقيادة الشيخ على وجيد
٥- مجمع علماء الإسلام برئاسة الشيخ محمد معلم.
٦- المسلمون المستقلون برئاسة الشيخ شريف عبد النور.
٧- حركة التبليغ والدعوة وهى ذات قيادة جماعية.

والملاحظ أن الحركات الإسلامية الصومالية سالفة الذكر تتسم بعدة خصائص أساسية أهمها:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

- أنها على العكس من الفصائل الصومالية الأخرى لم تظهر نفسها فى هيئة قبلية أو إقليمية بعينها، بقدر ما طرحت نفسها كقوى وطنية تسعى لإحلال السلام وتطبيق الشريعة فى عموم الصومال الذى أكدت كافة الحركات على تمسكها بوحدة أراضيه.

- ساهمت الحركات سالفة البيان فى التخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصومالية حيث دأبت على تعليم الأفراد القرآن والمبادئ التعليمية لسد الفراغ التعليمى الموجود فى عموم البلاد. كما لعبت دورًا فاعلًا فى ملء الفراغ الناجم عن غياب مؤسسات الدولة على صعيد تقديم الخدمات الصحية وأكثر من ذلك الإسهام فى تحقيق الأمن والاستقرار فى المناطق الخاضعة لها لاسيما فى شمال مقديشيو حيث برزت ظاهرة «المحاكم الإسلامية» والتى حددت جملة من الأهداف لعملها تمثلت فى[٩] :

- استعادة الأمن والاستقرار عن طريق القضاء على كافة مظاهر الإجرام والتخريب.
- إعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين.
- الحفاظ على الآداب الإسلامية ومحاربة المفاسد الاجتماعية المختلفة.
- الفصل فى النزاعات والخصومات بين أفراد الشعب.
- تشجيع وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والخدمات المختلفة.
- حماية ما تبقى من المرافق العامة والخاصة فى البلاد.

وهى العناصر التى مثلت فى مجملها إضافة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية عناصر المشروع الإسلامى ومما تجدر الإشارة إلية أن المشروع المذكور يحظى بموافقة كافة الفصائل سواء تلك التى ترفع الشعارات الإسلامية أو تلك الموصوفة بالقبلية حيث عبر كل من على مهدى محمد، وحسين عيديد وعثمان عاتو عن قبولهم تطبيق الشريعة الإسلامية بل واتخذ بعضهم خطوات عملية فى هذا الاتجاه من ذلك تأكيد على مهدى استعداده لتطبيق الشريعة الإسلامية حال انتخابه رئيسا للبلاد وكذا دعم على مهدى لقيام المحاكم العسكرية فى شمال العاصمة مقديشيو وهو ذات الأمر الذى عبر عنه عثمان عاتو فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة له.[١٠]

وقد نجحت المحاكم الإسلامية فى إثبات وجودها ضد أخطر تحد واجهته والذى تمثل فى اختطاف أحد رؤسائها من قبل عصابات مسلحة حيث نجحت المحاكم فى إخلاء سبيل الشيخ الرهينة عندما قامت بتسيير قوات مجهزة بالمدافع الرشاشة والبنادق لتدخل فى مواجهة استمرت ثوانى قليلة نجحت بعدها قوات المحاكم الإسلامية فى الإفراج عن الشيخ سليما معافى[١١].

ثالثًا: مواقف القوى والمنظمات الدولية[١٢]:

سلفت الإشارة إلى تزامن المشكلة الصومالية وتفاقمها مع وقوع تحولات جوهرية فى النظام العالمى غيرت بناء وموازين القوى القائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وتمثلت أبرز

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ملامح ذلك التحول فى انهيار الاتحاد السوفيتى ثم اختفائه من خريطة العالم تاركا الولايات المتحدة لتنفرد بقيادة النظام الجديد وإعادة رسم خريطته،ولقد جاءت قضايا الصراعات الداخلية، ذات الأبعاد العرقية والقومية الدينية –التى انفجرت بعنف فى مناطق مختلفة من العالم – على رأس التحديات التى واجهها نظام ما بعد الحرب الباردة والقطبية الثنائية.ولقد مثل التدخل الدولى تحت راية الشرعية الدولية أهم ملامح إدارة هذه الصراعات وبالرغم من اختلاف نمط الصراع فى الصومال عن أنماط هذه الصراعات فى مناطق أخرى (البوسنة،رواندا ،بوروندى...) إلا أن الدراسات المقارنة للتدخل الدولى فى هذه الصراعات حظيت بالاهتمام من زوايا عديدة وخاصة الأبعاد القانونية الدولية للتدخل،وتأثير الاستراتيجية الأمريكية العالمية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.الأمر الذى يدفع للتساؤل حول ملامح المواقف الدولية من المشكلة الصومالية .

يمكن القول إنه فى البداية ومنذ انفجار الوضع فى الصومال وتدهور الأوضاع بها،لم تتخذ الولايات المتحدة رد فعل يتناسب وحجم المشكلة، الأمر الذى جعل قرار الرئيس "جورج بوش" فى ٩-١٢-١٩٩٢ بالتدخل العسكرى الأمريكى فى الصومال، يمثل تحولا تاما فى توجهات الإدارة الأمريكية حيال المشكلة الصومالية وأثار التساؤل حول أسباب التحول، حيث أشارت الدراسات إلى تضافر عدة عوامل خارجية وداخلية دفعت إلى ذلك الاتجاه منها:

– رغبة إدارة الرئيس بوش ترسيخ فكرة الشرطى الدولى والتى بدأتها فى حرب الخليج الثانية ضد العراق، لا سيما مع توقع سرعة إحراز النصر بالنظر إلى حجم وطبيعة القوى الصومالية التى لا تقارن بحال بقوة العراق، وهو التدخل والنصر الذى يؤكد تفرد وهيمنة الولايات المتحدة بقيادة المجتمع الدولى دفاعًا عن مصالحها الحيوية فى تلك الرقعة الاستراتيجية من العالم؛ خاصة مع ما أثير عن اكتشافات بترولية هامة فى الصومال سارعت على أثرها الشركات الأمريكية للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عنه فيها. كما أشارت مصادر غير رسمية إلى وجود خام اليورانيوم بالصومال وسعى الولايات المتحدة للاستيلاء عليه، يتضافر مع ذلك ما يشير إليه البعض من ضغط الرأى العام الأمريكى لاتخاذ موقف تجاه المشكلة بعد ما نشرته وسائل الإعلام عن الآثار الإنسانية والاجتماعية؛ والتى تمثل انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان.

واستجابة للدوافع السابقة، دخلت فى التاسع من ديسمبر ١٩٩٢م القوات الأمريكية "مقديشيو" لتقود قوات التحالف الدولى تحت مظلة الأمم المتحدة فى عملية عرفت باسم "استعادة الأمل" والتى تحولت فى الرابع من مايو ١٩٩٣ إلى "يونوصوم٢" حينما خضعت لقيادة الأمم المتحدة، والتى ضمت ٣٧,٠٠٠

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

جندى معظمهم من الأمريكيين، وبلغ عدد الدول المشاركة ١٢ دولة.

ونتيجة لبعض الممارسات الخاطئة من جانب القوات الدولية تحولت تلك القوات إلى طرف فى الصراع الصومالى؛ الأمر الذى عرضها لهجوم الفصائل الصومالية وخاصة فصيل الجنرال محمد فارح عيديد، ومع مقتل بعض أفراد القوات الأمريكية فى مواجهتهم مع قوات التحالف الصومالى "سارعت الإدارة الأمريكية الجديدة (بقيادة كلينتون) بسحب قواتها من الصومال وحددت لذلك آخر مارس ١٩٩٤. وواكب ذلك تصريحات من المسئولين الأمريكيين حول تحول السياسة الأمريكية من المواجهة العسكرية إلى المصالحة السياسية. وقد تبع انسحاب القوات الأمريكية وتزامن معه انسحاب قوات العديد من الدول الأخرى دون تشاور أو تنسيق بينها، الأمر الذى أدى إلى انهيار عملية «يونوصوم٢» والانسحاب الكامل لقوات الأمم المتحدة من الصومال فى ٣١ مارس ١٩٩٥ تاركة الساحة لمزيد من التردى والتفتت بدعوى إعطاء الأولوية للمبادرات والحلول الإقليمية.

وعلى الصعيد الأوروبى لعبت فرنسا وإيطاليا دورًا رئيسيا فى تناول المشكلة انطلاقا من دفاع كل منهما عن مصالحها بالمنطقة، ورغبة منهما فى عدم ترك الساحة فارغة أمام الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب وحيد، ولذا فإنه على الرغم من الهيمنة الأمريكية على عملية التدخل الدولى فى الصومال –على نحو ما سلف البيان– فإن كلا من إيطاليا وفرنسا كانتا أكثر الدول مساهمة بجنودها، حيث مثلت القوات الفرنسية ثانى أكبر القوات الدولية المشاركة فى عملية "إعادة الأمل" وجاءت القوات الإيطالية فى المرتبة الثالثة من حيث حجم القوات المشاركة.

وتجدر الإشارة إلى أن توحد القوات الغربية وانضوائها فى إطار عملية «يونوصوم٢» لم يمنع اختلاف توجهات الدول المشركة ورؤيتها بشأن أهداف العملية ومسارها، ومثلت الخلافات بين كل من إيطاليا وفرنسا من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر ، أحد العوامل التى أدت إلى حدوث انشقاق داخل العملية الدولية، حيث دأب الأوربيون على اتهام العملية بالانسياق وراء أغراض الولايات المتحدة ومصالحها. ويذكر أن القوات الفرنسية والقوات الإيطالية قد انسحبتا مباشرة فى أعقاب انسحاب القوات الأمريكية مما قوض من فاعلية العملية الدولية بأكملها.

من ناحية أخرى، على ذات الصعيد الأوروبى شارك الاتحاد الأوروبى فى الجهود الرامية للمصالحة السياسية بين الأطراف الإقليمية ممثلة فى جهود المنظمة الحكومية للتنمية لدول شرق إفريقيا والمعروفة اختصارا (إيجاد) حيث شكلت المنظمة لجنة لتقصى الحقائق فى كل من مقديشيو وما يسمى بجمهورية أرض الصومال، وولاية "بونت" التى أعلنت استقلالها فى نهاية عام ١٩٩٨م.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وكان الاتحاد الأوروبى قد شارك قبل ذلك فى الجهود السياسية التى بذلتها مصر فى نهاية عام ١٩٩٧م والتى انتهت بتوقيع إعلان القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٧. وهى الجهود التى لم يكتب لها النجاح فى الحالتين على نحو ما سيرد الذكر.

وقد تواصلت الجهود الأوروبية خلال عام ١٩٩٨م على صعيد التعامل مع المشكلة، حيث زار مبعوث للاتحاد الأوروبى محافظات إقليم "بونت لاند" وأجرى محادثات مع زعيمها عبد الله يوسف أحمد ، وهى المحادثات التى استهدفت إزالة التوتر الناجم عن الانتقادات الشديدة التى وجهتها سلطات "بونت لاند" للمبعوث الأوروبى متهمة إياه بالعداء لمحافظات الشمال وتحويله المساعدات الإنسانية الأوربية المرصودة لبونت لاند إلى مناطق أخرى من البلاد؛ وهى الاتهامات التى نفاها المبعوث الأوروبى مؤكدًا أنه مجرد موظف يتلقى أوامره من «بروكسل» (مقر الاتحاد الأوربى) وأشارت التكهنات إلى أن المبعوث الأوروبى فى اجتماعه مع سلطات بونت لاند وعد تلك المحافظات بمساعدات إنسانية عاجلة لمساعدتها فى مواجهة موجة الجفاف القاسية التى تعانيها[١٣].

وعلى ذات الصعيد، سجل المبعوث الإيطالى الخاص إلى الصومال السفير فرانسيسكو سكورتينو زيارة لمقديشيو تعد الأولى من نوعها منذ تعيينه لهذه المهمة من قبل الحكومة الإيطالية عام ١٩٩٨، حيث كان يتابع تطورات الوضع فى الصومال من مقر إقامته المؤقت فى العاصمة الكينية "نيروبى" وكان ضمن الوفد الدولى الموسع المعروف باسم منتدى شركاء "إيجاد" الذى فشلت زيارته لمقديشيو بعد موجة الخلاف بين الوفد الدولى من ناحية وزعماء مقديشيو من ناحية أخرى فى ديسمبر ١٩٩٨، الأمر الذى أدى إلى إلغاء الزيارة بعد أن أصدر على مهدى وحسين عيديد أمرًا بطرد الوفد من البلاد فور وصوله أحد المطارات الكينية جنوبى الصومال، وكان سبب إلغاء الزيارة الخلاف بين الأطراف المتصارعة فى مقديشيو حول من له حق أن يستضيف الوفد الدولى[١٤].

وقد تفادى السفير الإيطالى هذه الحساسية فنزل ضيفًا على مكتب المجموعة الأوروبية والتقى مع كافة الأطراف المتصارعة بالعاصمة. وفى خطوة غير مسبوقة أجرى السفير لقاءات مكثفة مع مؤسسات المجتمع المدنى مثل رابطة السلام وحقوق الإنسان والمنظمات النسائية والزعماء التقليديين. وحرص السفير على التأكيد أن مهمته هى مجرد جمع المعلومات عن حقائق الوضع الصومالى لتقديمها للجهات التى تهتم بالشأن الصومالى وفى مقدمتها إيطاليا والاتحاد الأوربي لاتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة الصوماليين على حل مشاكلهم[١٥].

وفى تعليقه عما أثير عن أن تعليق إيطاليا مساعدتها لكل من على مهدى وحسين عيديد يمثل اعتراضًا على تنامى التعاون بينهما وبين بعض الدول العربية، أكد السفير الإيطالى عدم

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

صحة ذلك وتعهد برفع مطالب حسين عيديد وعلى مهدى للحكومة الإيطالية.

وحول التنسيق الإيطالى الإثيوبى بشأن الأزمة أعلن السفير تعاون بلاده مع إثيوبيا واعتمادها عليها فى كل ما يخص الصومال انطلاقا من حقيقة تفويض إثيوبيا من قبل منظمة الإيجاد وأن المعلومات التى تحصل عليها إيطاليا من إثيوبيا بشأن المشكلة هى أساس التعامل مع القضية الصومالية(١٦).

وعلى صعيد موقف الأمم المتحدة، فإنه منذ بداية المشكلة حاولت المنظمة احتواء الموقف وتحقيق قدر من المصالحة بين الفصائل المتصارعة من خلال عقد مؤتمر عقد فى فبراير ١٩٩٢ وضم إلى جانب ممثلى الفصائل المذكورة ممثلين عن المنظمات الإقليمية المعنية. ومع فشل تلك الجهود وتفاقم الأزمة وتصاعد الاهتمام الأمريكى بالمشكلة على النحو سالف البيان، أصدرت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن القرار رقم ٧٥١ فى شهر أبريل ١٩٩٢ والخاص ببدء عملية الأمم المتحدة فى الصومال تحت اسم «يونوصوم١» والتى بموجبها تم نشر ٥٠ مراقبا لوقف إطلاق النار، وقوة مسلحة لحراسة قوافل الإغاثة، وقوة أمن تابعة للأمين العام.

ومع استمرار تدهور الأوضاع وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار ٧٦٧ الذى تضمن التلويح بإمكانية استخدام القوة لإعادة الأمن والاستقرار للبلاد. ومع عرض الولايات المتحدة إرسال ٣٠ ألف جندى وقيادة تحالف من القوات الدولية أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٧٩٤ والذى نص على تفويض الولايات المتحدة الأمريكية فى تهيئة الأوضاع الأمنية واستخدام كافة الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك. ومع انسحاب القوات الأمريكية والغربية من قوات التحالف على النحو سالف البيان فقدت العملية الدولية الكثير من فاعليتها رغم جهود وإسهامات قوات العالم الثالث –الإفريقية والأسيوية– بقيادة الأمم المتحدة فى حفظ السلام وكان قرار مجلس الأمن رقم ٩٥٤ فى نوفمبر ١٩٩٤ بإنهاء عمليات حفظ السلام فى موعد أقصاه ٣١ مارس ١٩٩٥ مؤذناً بفشل الجهود الدولية فى تسوية المشكلة الصومالية رغم كل ما قيل عن جهودها الإغاثية والإنسانية التى خففت من آثار وتداعيات المشكلة(١٧).

وقد واصلت المنظمة الدولية اهتمامها بالمشكلة عبر السنوات التالية من خلال مبعوثين دوليين لدراسة الأوضاع، والتى كان آخرها الزيارة التى قام بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة للصومال فى ٢٥ فبراير ١٩٩٩ والتقى خلالها بأعضاء اللجنة العليا لإدارة إقليم بنادير والتقى أيضًا بمعارضى «إدارة بنادير» واستمع لوجهة نظر الطرفين وعند عودته إلى نيروبى صرح المبعوث الدولى أن الأمم المتحدة تتعامل مع الصومال على أنه بلد واحد وأن هذا التوجه يمثل ركنا أساسيا فى موقف المنظمة الدولية تجاه الصومال(١٨).

ويكشف الرصد سالف البيان عن عزوف القوى الدولية عن محاولة تسوية المشكلة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بالقوة، أو حتى من خلال الإسهام المباشر فى محاولات التسوية السلمية حيث اكتفت معظم القوى الدولية بالتنسيق مع القوى الإقليمية من أجل التوصل أو عدم التوصل إلى تسوية للمشكلة، بما يحقق مصالح تلك القوى وحلفائها ناهيك عن الاتجاه نحو الالتقاء بالقوى المختلفة على الساحة الصومالية وما يثيره ذلك من تساؤلات حول مواقف هذه القوى الخارجية من تكريس الوضع القائم فى البلاد والذى يعكس تقسيما فعليا للصومال ،وعلاقة ذلك باستراتيجيات القوى الخارجية نحو المنطقة بأكملها وكذلك نحو دول جوارها الإقليمى عبر البحر الأحمر والسودان. .

رابعًا: مواقف القوى الإقليمية:

يصعب انتزاع المشكلة الصومالية من سياقها الإقليمى والذى يمثل شرطًا لازمًا لتفهم نشأة المشكلة وتطورها واستمرارها، وقد سلفت الإشارة إلى طبيعة التداخل بين العوامل الداخلية فى تفاعلها مع البيئة الدولية والإقليمية. لذا يعرض هذا الجزء لمواقف القوى الإقليمية من المشكلة وهى المواقف التى تثير العديد من التساؤلات حول علاقة تلك المواقف بالتوازنات الإقليمية والارتباطات الخارجية لتلك القوى ويعرض هذا التقرير لموقف مجموعتين من القوى الإقليمية هما:القوى غير العربية(إثيوبيا،إريتريا،كينيا) والقوى العربية المعنية بالمشكلة.

الموقف الإثيوبى:

لما كانت إثيوبيا هى أكثر دول الجوار للصومال تأثيرا وتأثرا بما يجرى على الساحة الصومالية فإنه من الأهمية التعرف على موقفها من المشكلة، حيث مثلت تلك المشكلة معضلة حقيقية للنظام الإثيوبى فى ظل ما أتاحته من فرص –تتمثل فى تراجع المطالبة التاريخية للصومال ببعض الأقاليم الإثيوبية باعتبارها أرضا صومالية وهى المطالبات التى أدت فى الماضى إلى توتر العلاقات بين الدولتين إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة– وما وضعته من تحديات ومخاطر تتمثل فى الخشية من امتداد عدوى الحرب الأهلية إلى أراضيها، وخطورة سيولة الحدود الصومالية فى ظل تلاشى نظام حكم مركزى قادر على ضبط تلك الحدود. ومنعها من أن تكون مصدرًا لتهريب السلاح والعناصر المناوئة للنظام الإثيوبى.

فى ضوء ما سبق. اهتمت إثيوبيا منذ البداية أن تكون طرفًا أساسيًا فى أى جهود تتعلق بتسوية المشكلة الصومالية، حيث نجحت فى الحصول على رئاسة اللجنة العليا لشئون القرن الإفريقى المشكلة بقرار من مؤتمر «قمة الإنسانية فى القرن الإفريقى» الذى عقد فى ٨–٩ أبريل ١٩٩٢ وحضره رؤساء إثيوبيا والسودان وجيبوتى وكينيا وإريتريا إضافة إلى مندوبين من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية والمسيحية فى أوروبا والولايات المتحدة وحضره أيضًا ممثلون عن الدول المانحة للمعونة (الولايات المتحدة الأمريكية، دول الجماعة الأوروبية). فى حين

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

لم توجه الدعوة إلى الدول العربية عدا السودان وجامعة الدول العربية لحضور المؤتمر[١٩] وقد تأكد تفويض إثيوبيا بالملف الصومالى إبان انعقاد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الذى عقد فى دكار عام ١٩٩٢، وفى القاهرة يونيو عام ١٩٩٣م وهو ذات الموقف الذى اتخذته منظمة " الايجاد" فى قمتها بأديس أبابا سبتمبر عام ١٩٩٣م كما أن الاجتماع الدولى الذى عقد بالقاهرة وضم أمناء منظمات الوحدة الإفريقية والمؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة والرئيسين المصرى والإثيوبى وممثلين من الإدارة الأمريكية فى ١٩٩٣/١٠/١٤م قد جدد التأكيد على دور إثيوبيا والمنظمة الإفريقية فى حل المشكلة[٢٠].

علاوة على ما سبق، فإن انسحاب القوى الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ونفض يدها من المشكلة الصومالية قد صب فى صالح الدور الإثيوبى دون غيره، فى ظل التحالف والتنسيق التقليدى بين إثيوبيا وتلك القوى ولصالحها تاريخيا. وفى ضوء تلك الاعتبارات كلها وحرصا من إثيوبيا على أن تستمر خيوط المشكلة فى يدها قامت الحكومة الإثيوبية بتقديم العديد من محاولات التسوية واستضافت عدة مؤتمرات للصلح بين الفصائل المتصارعة، وهى المحاولات التى وصلت قمتها فى اجتماع "سودرى" نسبة إلى المنتجع الذى عقد به الاجتماع فى ديسمبر ١٩٩٦م وضم ٢٦ فصيلًا تمثل كافة الفصائل الصومالية المتصارعة باستثناء فصيل المؤتمر الوطنى الذى يتزعمه حسين عيديد وتم التوصل إلى اتفاق سمى «اتفاق سودرى» والذى نص على تكوين مجلس وطنى للإنقاذ برئاسة خماسية تتغير كل شهر وبعضوية ٤١ عضوًا تمهيدًا لإنشاء حكومة وطنية انتقالية فى غضون ٦ أشهر، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فى «بوصاصو» بالصومال واعتماد ميثاق حكومة مركزية مؤقتة. مع السعى لإقناع حسين عيديد وإبراهيم عقال "زعيم جمهورية أرض الصومال" -بقبول قرارات مؤتمر "سودرى" وحضور مؤتمر "بوصاصو" ويمكن تفهم ذلك التصاعد للدور الإثيوبى فى ضوء تطورات الصراع المسلح بين النظام الإثيوبى وقوات «الاتحاد الإسلامى الصومالى» والذى تفجر بين الجانبين عبر الحدود الإثيوبية الصومالية منذ أغسطس ١٩٩٦م. ودفع إثيوبيا إلى انتهاك الحدود الصومالية أكثر من مرة بدعوى ملاحقة قوات الاتحاد الإسلامى، ودفعها كذلك لدعم الجماعات الصومالية المناوئة للاتحاد الإسلامى واتساقًا مع تلك المحاولات استهدف اتفاق "سودرى" فرض حالة من الاستقرار فى الصومال والقضاء على حالة الاضطراب التى استغلها الاتحاد الإسلامى فى تقوية نفوذه وإثارة الاضطرابات للنظام الإثيوبى[٢١].

وعلى الرغم من أن اتفاق «سودرى» مثل الأساس الذى بنيت عليه مفاوضات القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٧م والتى أسفرت عن توقيع إعلان القاهرة فى ديسمبر من نفس العام. فإن إثيوبيا قد أبدت على لسان وزير خارجيتها تحفظها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

حول مؤتمر القاهرة بدعوى أن بلاده لن تدعم سوى مؤتمر مصالحة شامل واتفاقات يوقع عليها جميع الفصائل ورغم كل المحاولات المصرية لاحتواء الموقف الإثيوبى وكسب دعمه لاتفاق القاهرة، ظل التحفظ الإثيوبى قائما وتصاعدت حدة التوتر بين إثيوبيا والفصائل الموقعة على إعلان القاهرة، حيث وجهت بعض هذه الفصائل اتهامات لإثيوبيا بمحاولة إضافة المزيد من الخصومات والتعقيد للمشكلة الصومالية(٢٢). وقد عبر حسين عيديد عن ذلك بقوله : -أن إثيوبيا لم تكتف بحملتها العدائية لتشويه اتفاق القاهرة، وإنما تحركت من خلال أعوانها فى الصومال ومن خلال تأييدها لجيش مقاومة الرهانويين فى الجنوب{. كما اتهمها بفتح معسكرات على الحدود لتدريب قوات عبد الله يوسف "بونت لاند" وإبراهيم عقال فى "جمهورية أرض الصومال" وإمدادهما بالسلاح. وأضاف عيديد أن إثيوبيا قدمت ورقة أسمتها -على حد قوله- "الاتجاه الجديد للمصالحة الصومالية" تتناقض كليا وجزئيا مع مقررات اتفاق القاهرة حيث تدعو الورقة إلى تقسيم الصومال إلى دويلات. واتهم حسين عيديد إثيوبيا بمحاولة اغتياله وكذا محاولة اختطاف بعض الزعماء السياسيين(٢٣). كما أن هناك اعتقادا قويا بين الصوماليين أن إثيوبيا وراء عمليات التصفية التى تعرضت لها بعض القيادات الصومالية المطالبة باستقلال "ألاوجادين" عن إثيوبيا آخرها عملية اغتيال "عبد الله إيراد" قائد الاتحاد الإسلامى فى الأوجادين(٢٤).....

وقد ألقت الحرب الإثيوبية – الإريترية بظلالها على الموقف الإثيوبى وتعامله مع المشكلة الصومالية. حيث تواترت الأنباء عن معاودة القوات الإثيوبية انتهاك الحدود الصومالية والاستيلاء على بعض المدن الصومالية منه ذلك الاستيلاء على مدينة «بيدوا» فى ٦ من يونيو ١٩٩٩ بدعوى متابعة قوات الاتحاد الإسلامى وعناصر المعارضة الأورومية حيث اتهمت إثيوبيا الصومال وإريتريا بالتعاون فى إيواء وتدريب العناصر المناهضة للنظام الإثيوبى وفى مقدمتها المعارضة الأورومية(٢٥).

وفى المقابل اتهم عيديد إثيوبيا بتنفيذ مخطط أمريكى غربى فى القرن الإفريقى يستهدف جعل إثيوبيا القوة الأولى بالمنطقة والحيلولة دون وجود أى نفوذ عربى أو إسلامى بالمنطقة(٢٦).

وفى إطار سباق المبادرات والمؤتمرات الخاصة بالمشكلة الصومالية، ومع إخفاق كل من اتفاق "سودرى" و "إعلان القاهرة" فى التوصل إلى تسوية للمشكلة. استضافت إثيوبيا فى أكتوبر ١٩٩٨ مؤتمرًا ضم خمس دول هى : الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – إيطاليا – مصر – إثيوبيا إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومنظمة "الايجاد" التى قامت بترتيب أعمال المؤتمر التى ركزت

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

على أبعاد المشكلة الصومالية وتم تشكيل لجنة فنية أنيط بها تحقيق المهام التالية[٢٧]:

١- البحث فى سبل عقد مؤتمر مصالحة وطنية يضع حد للأزمة الراهنة بالصومال.

٢- تحديد أفضل الوسائل لدعم ومساندة المحافظات التى أنشأت حكمًا ذاتيا لتصريف شئونها وكذا المناطق الأخرى التى يسودها الاستقرار.

٣- تحديد الكيفية التى يتم بها الحصول على تبرعات مالية ترصد لجهود تحقيق المصالحة.

ويشير البند الثانى إلى أن خيار الحفاظ على الوضع وسيناريو التفتيت مع الاستقرار كمدخل لإعادة المصالحة والوحدة هو الأقرب للتحقيق، وهو ما يصب فى خانة إعلاء إثيوبيا لخيار المصلحة الناجمة عن كيان صومالى ضعيف على رغم خطره الناجم عن عدم استقرار الحدود الذى بدأت تتعامل هى معه مباشرة عبر الأداة العسكرية على نحو ما سلف البيان.

الموقف الإريترى:

عملت إريتريا على إيجاد تسوية للحرب الأهلية فى الصومال حتى قبل حصول إريتريا على الاستقلال حيث التقى أسياسى أفورقى مع كل من على مهدى والجنرال فارح عيديد فى ديسمبر ١٩٩٢ للتشاور حول سبل تسوية الحرب كما أيدت إريتريا جهود التسوية الإقليمية والدولية التى قامت بها كينيا وإثيوبيا ومنظمة الإيجاد والأمم المتحدة. وهو أمر يسهل تفهمه فى ضوء خشية إريتريا من استمرار الضعف الصومالى بما يصب لصالح النفوذ الإثيوبى فى المنطقة، ومع ذلك فحتى قبيل اندلاع الحرب الإرترية الإثيوبية عملت إريتريا على تأييد الموقف الإثيوبى بشأن تسوية الأزمة الصومالية، كما اتخذت موقفاً مؤيدا لجهود التسوية الإقليمية للأزمة[٢٨] ومعارضا الأدوار العربية والإسلامية البديلة حيث وصفت تلك الجهود بأنها متسرعة وغير ضرورية[٢٩].

ومع اندلاع الحرب الإريترية – الإثيوبية ترددت أنباء عن تعاون إريتريا مع حسين عيديد فى تدريب عناصر لجبهة الاورومو فى الصومال، وكذا قوات الاتحاد الإسلامى الصومالى بالاوجادين، من أجل تنسيق العمل المشترك ضد إثيوبيا، كما تواترت أنباء عن وصول بعض السفن المحملة بالأسلحة القادمة من إريتريا إلى الموانىء الصومالية لمصلحة حسين عيديد وحلفائه، وهو ما نفته إريتريا على لسان وكيل وزارة الخارجية الإريترية الذى أكد على أن بلاده لم تقدم أية أسلحة لعيديد وأنها لم تتورط فى الصراعات الداخلية للصومال. واتهمت إثيوبيا بترويج هذه الأخبار بهدف التغطية على انتهاكاتها المتكررة لوحدة الصومال وسلامة أراضيه[٣٠].

ويذكر أن إريتريا كانت قد تقدمت بمبارده مستقلة لتسوية المشكلة الصومالية على إثر إخفاق كل من المبادرة المصرية والإثيوبية، ركزت فيها على ضرورة توقف القوى الخارجية عن التدخل فى الشئون الصومالية إلا بالقدر اللازم لتوفير الشروط الموضوعية وتهيئة الظروف اللازمة لجمع أطراف المشكلة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من الصوماليين كى يتوصلوا دون قيد أو شرط إلى ما يرونه لصالح بلادهم من خلال طرح كل الآراء والتركيز على العوامل والنقاط المشتركة للوصول إلى اتفاق يزيل كل العوائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الصومالية[٣١]. وهى المبادرة التى لحقت بمثيلاتها فى ظل عدم توافر الظروف الموضوعية لنجاحها.

موقف كينيا:

لا يختلف الموقف الكينى فى منطلقاته وحساباته بشأن المشكلة الصومالية عن الموقف الإثيوبى فى ظل تشابه الإرث التاريخى لعلاقات الدولتين مع الصومال التى تدعى حقوقًا إقليمية لدى الدولتين. الأمر الذى يجعل من مصلحتها ضعف دولة الصومال، ويلقى بظلال من الشك على مدى مصداقية جهودهما لإعادة الاستقرار إليها. على أنه فى المقابل أدت مخاطر انتشار الفوضى فى المنطقة إلى كينيا ذاتها وكذا أعباء تدفق آلاف اللاجئين عليها إلى ضرورة البحث عن حل يحقق قدرا من الاستقرار المحسوب الذى يحول دون تلك المخاطر والأعباء. من خلال عدة مبادرات قامت بها كينيا فى محاولة لجمع الفصائل الصومالية المناهضة والمنشقة عن الجنرال فارح عيديد، دارت مباحثات بين تلك الفصائل فى "نيروبى" أغسطس ١٩٩٥م ورغم التوصل إلى خطط للمصالحة إلا أنه سرعان ما تفجر القتال من جديد ليجهض تلك المحاولة. ورغم إحياء المبادرة الكينية بجهود الاتحاد الأوروبى فى نوفمبر من عام ١٩٩٥م وبعد وفاة الجنرال فارح عيديد فى أغسطس ١٩٩٥م، فإن عدم التزام حسين عيديد (ابن الجنرال فارح عيديد وخليفته فى قيادة المؤتمر الوطنى الموحد) بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه أدى إلى إخفاق تلك المبادرة هى الأخرى[٣٢]. ليتراجع الدور الكينى من جديد إلى الدور المساند لجهود الأطراف الأخرى -وتحديد إثيوبيا – فى جهودها ومساعيها لتسوية المشكلة لا سيما فى ضوء مشروعية الدور الإثيوبى فى ظل ما لديه من تفويض رسمى لذلك ولتشابه المواقف الكينية الإثيوبية من الأزمة سلبا وإيجابًا.

موقف جيبوتى :

مع تفجر المشكلة الصومالية وانهيار النظام السياسى بها فى يناير ١٩٩١م سارعت جيبوتى إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة، وعقد بالفعل أول مؤتمر فى يونيو ١٩٩١م ضم وفود الفصائل الصومالية المتصارعة بالجنوب وتلاه مؤتمر ثان فى يوليو من نفس العام ضم جبهتين شماليتين، وتوصلت الوفود إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية واحترام الوحدة الوطنية وتبنى دستور ١٩٦٢ مرة أخرى، وإعادة البرلمان السابق لحين انتخاب برلمان جديد وعقد مؤتمر قومى للمصالحة. علاوة على اختيار على مهدى محمد رئيسًا مؤقتًا للصومال لمدة عامين؛ الأمر الذى أثار حفيظة الجنرال فارح عيديد وأدى إلى تفجر المواجهة المسلحة بينه وبين على مهدى معلنة فشل تلك الجهود للتسوية. وكما كانت جيبوتى أول المبادرين لاحتواء

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المشكلة الصومالية، كانت أول المنسحبين منها عند تفاقمها تحت وطأة الظروف الداخلية لجيبوتى وعدم قدرتها على تحمل تبعات وتكاليف الوساطة وإن لم يمنع ذلك من مباركتها وتأييدها مبادرات الآخرين من ذلك مثلًا اشتراكها مع دولة اليمن فى مبادرة لإحياء جهود المصالحة فى أعقاب مقتل الجنرال فارح عيديد وهى المبادرة التى تزامنت مع جهود كل من كينيا والاتحاد الأوروبى على نحو ما سلف الذكر(٣٣).

وتجدر الإشارة إلى أنه مع إعلان الرئيس الجيبوتى السابق «حسن جوليد» تخليه عن السلطة بعد ٢٢ عام من حكمه للبلاد وعدم ترشيحه للانتخابات الرئاسية فى جيبوتى والتى جرت فى التاسع من أبريل عام ١٩٩٩م وفاز فيها إسماعيل عمر جيلى عاودت جيبوتى جهودها من جديد للبحث عن تسوية للمشكلة الصومالية حيث أعلن الرئيس الجديد فى تصريح له لهيئة الإذاعة البريطانية عزمه الأكيد على تحريك القضية الصومالية فى المحافل الدولية وأشار إلى أنه سيبحث خلال زيارته لباريس وروما -والتى استهل بها فترة حكمه- سبل كسر الجليد فى عملية المصالحة الصومالية وضخ دم جديد فيها وقد تواترت أنباء عن قيام جيبوتى بطرح مبادرة جديدة تقوم على دعوة كافة الأطراف المتصارعة والقوى الوطنية فى الساحة الصومالية للاشتراك فى مؤتمر وطنى عام للمصالحة يتم خلاله انتخاب حكومة وبرلمان مؤقتين وكذا تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد، وتحديد موعد لإجراء انتخابات عامة تمهيدًا لإقامة حكم وطنى بالبلاد. وقد تقدمت جيبوتى بتلك المبادرة فى صورة أولية وحظيت بمباركة دول الإيجاد وكذا الدول العربية ممثلة فى جامعة الدول العربية. كما أيدتها المجموعة الأوربية وممثلون رسميون وغير رسميين للولايات المتحدة الأمريكية فى اجتماع عقد على هامش اجتماعات مجلس الأمن فى أكتوبر ١٩٩٩ ومنحت جيبوتى فرصة لاستكمال جوانب المبادرة وطرحها فى صورة نهائية.(٣٤)

ورغم ضعفها وفقر إمكاناتها النسبى فإن جيبوتى مرشحة للقيام بدور فاعل على صعيد المشكلة الصومالية فى ضوء إخفاق إثيوبيا فى إيجاد حل للمشكلة بل وتورطها كطرف فى المشكلة وتصاعد الاتهامات ضدها من مختلف الفصائل الصومالية وكذا فى ظل تشكك القوى الصومالية فى دور وأهداف القوى الإقليمية الأخرى العربية وغير العربية، وهو ما ينتفى إلى حد ما بشأن جيبوتى، وإن لم يمنع أن تكون الأخيرة أداة لتحقيق سيناريوهات الغير (فرنسا - إيطاليا- ....).

الموقف المصرى:

اهتمت مصر بالأزمة الصومالية منذ بدايتها وساهمت فى العديد من مبادرات البحث عن تسوية لها، إضافة إلى تقديمها العديد من أشكال المعونة الاقتصادية والطبية والأمنية. كما حرصت مصر على استمرار تمثيلها الدبلوماسى بالصومال(٣٥). ومثلت المبادرة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المصرية لتسوية الأزمة الصومالية عام ١٩٩٧ أحد أبرز محاولات التسوية حيث نجحت فى جمع ٢٨ فصيلًا صوماليا فى الفترة من ١٢ نوفمبر حتى ٢٢ ديسمبر١٩٩٧. من بينها ١٤ فصيلا ينتمى لعلى مهدى و١٤ فصيلا ينتمى لحسين عيديد، ولم تكن المساعى المصرية أفضل حظا من سابقتها، حيث أدى انسحاب بعض قادة الفصائل واعتراضهم على الاتفاق وهو الانسحاب الذى يرجعه البعض إلى الاختلافات القبلية بين كل من الهاوية والدارود حيث رأت فصائل الدارود أنها غير ممثلة على قدم المساواة مع فصائل قبائل الهاوية مما دفعها للانسحاب انتظارا لمبادرات تحقق ما تعتقده من توازن، فضلًا عن ركون تلك الفصائل إلى الدعم الإثيوبى لموقفها انطلاقا من تحفظ ومعارضة إثيوبيا للجهود المصرية على صعيد المشكلة حيث نظرت لتلك الجهود وكأنها معارضة للمساعى الإثيوبية ممثلة فى اتفاق "سودرى" رغم كافة التأكيدات المصرية بعدم صحة تلك الشكوك[٣٦] ويضاف إلى أسباب إخفاق المبادرة المصرية عدم حضور بقية الأطراف الفاعلة وفى مقدمتهم "الحركة الوطنية الصومالية" الشمالية حيث اعتبرت الفصائل الشمالية أنها غير معنية بموضوع المؤتمر فى ظل ما تتمتع به أقاليمها من استقرار، وأنه لا حاجة لها بالوحدة مع الجنوب الذى تأكله الصراعات على حد تعبير إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال[٣٧] علاوة على تجدد الاشتباكات بين الفصائل المتصارعة وعدم توافر التمويل اللازم للإنفاق على بنود الاتفاق. كل ذلك أدى إلى جمود الاتفاق وعدم نفاذه فى أرض الواقع. ومما يذكر أن بنود الاتفاق قد اشتملت على[٣٨]:

١- عقد "مؤتمر مصالحة" فى بيدوا عاصمة إقليم باى فى ١٥ فبراير ١٩٩٨ (وهو المؤتمر الذى لم يقدر له الانعقاد حتى الآن (ديسمبر ١٩٩٩).

٢- أن يشارك فى "مؤتمر المصالحة" ٤٨٥ عضوًا موزعين على النحو التالى:

i- ١٨٠ عضوًا من الطرفين المشاركين فى اجتماع القاهرة برئاسة حسين عيديد وبقيادة على مهدى محمد.

ii- ٩٠ عضوًا من القبائل الإسحاقية بـ "أرض الصومال".

iii- ١٧٤ عضوا من القبائل الشمالية الأخرى.

iv- ٤١ عضوا يمثلون الأقليات القبلية.

٣- اتفق الأطراف على أن تحتوى أجندة "مؤتمر المصالحة الوطنية" على:

i- الإعلان عن رغبة الشعب الصومالى فى تأسيس حكومة دستورية انتقالية تكفل الحريات والحقوق الفردية، وتقيم حكومة وطنية دستورية.

ii- إعلان السلام والتعاون بين الشعب الصومالى والعمل على الإعداد لقيام حكومة فدرالية .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

iii- اعتماد "وثيقة انتقالية" تكون بمثابة أرضية عمل لقيام حكومة وطنية انتقالية وصيانة حقوق الأفراد وضمان الحريات الأساسية.

iv- إن قيام الحكومة الوطنية الانتقالية على أساس الميثاق يتطلب قيام:

- جمعية وطنية لها رئيس ونائبان للرئيس.
- قضاء مستقل، ومنع قيام المحاكم الخاصة.
- مجلس رئاسة منتخب من ١٣ عضوا
- انتخاب رئيس الوزراء الذى يشكل الحكومة ويترأس الحكومة الانتقالية.

وحرصًا على التوازن القبلى تم الاتفاق على أن يتم توزيع مقاعد المجلس الرئاسى بواقع ٣ مقاعد لكل مجموعة من المجاميع الإثنية الصومالية الأربع الكبرى على أن يخصص المقعد المتبقى للبقية الباقية أى جماعة الأقلية.

تشكيل الجمعية الوطنية من ١٨٩ برلمانيا، وتوزيع المقاعد على النحو التالى:-

- ٤٦ مقعدا لكل مجموعة من المجاميع الإثنية الأربع الكبرى وهذا يعنى أنها تستحوذ على ١٨٤ مقعدًا.
- والمقاعد الـ٥ الباقية تخصص للأقليات القبلية.

ويلاحظ مما سبق حرص المجتمعين فى القاهرة على التوزيع القبلى لجميع المواقع الحكومية، والمناصب البرلمانية، وهذه نقطة قوة وضعف اتفاق القاهرة، لأن إسقاط العامل القبلى فى إعادة ترتيب الخريطة السياسية الصومالية يعتبر تجاهلًا لحقائق الواقع وإخلالا بأحد مفاتيح فهم وسبر غور الأزمة الصومالية، ولكن المثالب الرئيسية كمنت فى أن هذه الجزئية رغم أهميتها وحساسيتها قد حظيت بدرجة الاهتمام الأساسية الأمر الذى أدى فى النهاية جمود الاتفاق مع بروز بوادر الإخلال بذلك التوازن القبلى بخروج بعض الفصائل وانشقاقها عنه.

وقد تحققت بعض الآثار الإيجابية بفضل تجاوب الفصائل الصومالية جزئيا مع المبادرة منها نزع سلاح ٢١٠٠ شخص من المليشيات وكذا تجميع أكثر من ١٢٠ سيارة مجهزة بالمدافع المختلفة كانت تستخدم فى القتال بين الفصائل، وتشكيل قوة شرطة مجهزة للحفاظ على النظام والأمن فى أرجاء العاصمة[٣٩].

وقد تعرض الموقف المصرى من الأزمة لانتقادات حادة من بعض الفصائل الصومالية بدعوى تحيز مصر لفصائل دون أخرى ووصلت الانتقادات إلى درجة التهديد حيث صرح السيد/ حسين حاج بود الذى يشغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الإنقاذ الوطنى على مهدى محمد قائلًا "لا اعتقد أن السفيرين المصرى والليبى يمكنهما التمتع بالطمأنينة بين ظهرانينا لكونهما مصدر خطر يستهدفنا نحن بالذات"[٤٠].

وردًا على تلك الانتقادات أكد السفير المصرى لدى الصومال عدم تحيز مصر إلى طرف دون آخر فى الأزمة الصومالية. وأشار إلى أن مصر وإن اعتبرت عودة السلام والاستقرار إلى مقديشيو المقدمة اللازمة لعودة الاستقرار إلى ربوع الصومال فإن ذلك الموقف

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تواكب معه اتصالات مباشرة مع شتى فصائل المعارضة، ففى الوقت الذى قررت مصر تقديم الدعم لإدارة بنادر"مقديشيو" لتمكينها من إعادة الأمن والاستقرار وعودة الحياة الطبيعة إلى العاصمة الصومالية، التقى السفير المصرى بوفد من المحاكم الإسلامية فى ١٩٩٨/١٢/٣٠، كما التقى كذلك بزعماء المعارضة الصوماليين فى كل من نيروبى وإثيوبيا والتقى كذلك بالسيد عبد الله يوسف رئيس "بونت لاند" كما التقى إبراهيم عقيل رئيس "جمهورية أرض الصومال" إبان مشاركة السفير المصرى فى لجنة دولية لتقصى الحقائق بالمحافظات الصومالية المختلفة.(٤١)

ويذكر أن الحكومة المصرية قد أرسلت بعثتين إحداهما تعليمية والأخرى طبية إلى شمال الصومال، ويصل مجموع أفراد البعثتين إلى ٣٦ مدرسا وطبيبا تتكفل مصر بكافة نفقاتهم والتى تصل إلى نحو مليون ونصف المليون دولار سنويا، كما قامت مصر بإرسال معونات غذائية ودوائية لإقليم أرض الصومال لمساعدته فى مواجهة الأضرار الناجمة عن الفيضانات التى شهدتها البلاد(٤٢).

ولقد كانت القاهرة مسرحا للعديد من الزيارات واللقاءات المعلنة وغير المعلنة لمختلف الفصائل الصومالية فى محاولة للتوصل إلى تسوية مقبولة من كافة الأطراف وحرصت الحكومة المصرية على تأكيد تمسكها بوحدة الأراضى الصومالية ودعمها أى جهود أو مبادرات تصب فى هذا الاتجاه(٤٣).

وعلى صعيد آخر حظيت المشكلة الصومالية باهتمام كبير فى أعمال الدورة الاعتيادية للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التى عقدت فى القاهرة فى مايو ١٩٩٩، حيث أبدى البيان الصادر عن المجلس أسفه لما آلت إليه الأوضاع فى الصومال وأصدر قرارا يقضى بتشكيل لجنة خماسية يترأسها شيخ الأزهر لمتابعة ملف الصومال ومواصلة الاتصال بجميع الأطراف المعنية والإعداد لعقد مؤتمر للمصالحة فى مدينة مكة المكرمة وتحت رعاية رابطة العالم الإسلامى. ويرى البعض أن تلك المبادرة تحظى بمباركة كل من مصر والسعودية وأنها بمثابة بالونة اختبار وجس نبض لدى الأطراف الصومالية قبل الإقدام على صياغة مبادرة سياسية تتبناها الدولتان رسميا لاسيما فى ضوء خبرة فشل إعلان القاهرة الذى رعته مصر واللجنة الخماسية المنبثقة عن جامعة الدول العربية والمكلفة بمتابعة ملف الصومال، وهو الفشل الذى ترك آثارًا سلبية واستياءً لدى الدبلوماسية العربية الأمر الذى جعل وزير خارجية مصر السيد / عمرو موسى يصرح بأن بعض زعماء الفصائل الصومالية لا يرغبون فى حل الأزمة الصومالية ويفضلون أن تبقى الأوضاع على ما هى عليه الآن(٤٤).

الموقف الليبى:

وفى ضوء تنامى التوجهات الليبية نحو إفريقيا منذ منتصف التسعينيات، شهدت العاصمة الليبية طرابلس استضافة بعض

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

القيادات الصومالية بهدف ترتيب لقاءات بينهم للدخول فى مفاوضات جادة تمهد لعقد مؤتمر مصالحة يتوج بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفى حواره مع الفصائل الصومالية وجه العقيد القذافى النقد لوضع الفصائل الصومالية لعجزها عن التوصل إلى حل وطنى، وحول تصوره للأزمة الصومالية صرح الرئيس الليبى بأنه "مقتنع بأن سياد برى –الرئيس الصومالى السابق– كان رمزا للوحدة الصومالية وسيادتها على أراضيها، وأنه إذا كانت حصيلة ثمان سنوات هى تلك الصورة، فلماذا حاربت الفصائل الرئيس سياد برى. وأضاف الرئيس فى لقائه مع الفصائل أن مواقفها المشينة تعطى مبررا للتدخلات الخارجية.

وأكد العقيد القذافى أن مبادرته لحل الأزمة الصومالية لا ترتبط بمصلحة ليبية وإنما من منطلق عروبة الصومال وإسلامه الذى يتعرض لهجمة شرسة من القوى الخارجية على حد قوله، ووجه اللوم إلى القادة الصوماليين الذين يسعون إلى السلطة فقط دون اعتبار للمصلحة القومية والوطنية[٤٥].

وحذر القذافى من خطورة استمرار الوضع على ما هو عليه فى الصومال وأشار إلى أن هناك خطرين يهددان الصومال إذا لم يتم التوصل إلى حل مقبول، أولهما أن يتم تدخل أجنبى فى الصومال تحت ستار الإنسانية وحقوق الإنسان والثانى أن يتم تشجيع طائفة من الصوماليين مدعومة من الخارج للسيطرة على البلاد على غرار النموذج الأفغانى وأكد أن توحد الصوماليين هو السبيل الوحيد لقطع الطريق على تلك المخاطر التى لا تستهدف الصومال وحده وإنما أمن المنطقة كلها.

وفى ذات اللقاء –الذى استغرق ثلاث ساعات كاملة– هاجم العقيد عدم جدية زعماء الفصائل الصوماليين الذين وصفهم بأنهم يفنون الوقت فى عملية ترحال (رائح ، جاى) إلى العواصم العربية والإفريقية بدءً من جيبوتى ونيروبى وأديس أبابا وصنعاء والقاهرة وأخيرا إلى طرابلس وطالبهم أن يضعوا حدًا (لظاهرة الضيفان) التى أصبحت سمة مميزة للزعماء الصوماليين، وأن يركزوا على الاعتماد على أنفسهم وتبنى أساليب عملية للحد من ضياع الشعب الصومالى كأمة وكدولة ذات سيادة[٤٦].

وجدير بالذكر أن الموقف الليبى تجاه الأزمة الصومالية يستند بالأساس إلى بنود اتفاقيتى القاهرة ديسمبر١٩٩٧ وطبرق يونيو ١٩٩٨م. وتواترت أنباء غير مؤكدة عن تقديم الحكومة الليبية دعما ماديا جديدًا لغدارة مقديشيو العاصمة وهو ما لم تؤكده الحكومة الليبية. وكانت ليبيا قد قدمت دعما بمبلغ مليون وربع مليون دولار استلم القادة الصوماليين منها ٨٠٠ ألف دولار لمصلحة إدارة العاصمة بينما خصص الباقى (٤٥٠ ألف دولار) للمساهمة فى عقد المؤتمر الوطنى الذى أخفقت كافة محاولات عقده[٤٧].

وقد تعرض الموقف الليبى لذات الانتقادات التى وجهت للموقف المصرى وأبرزها التحيز لفئة دون أخرى من أطراف الصراع. وهو ما

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

حرصت ليبيا على نفيه ومطالبة الفصائل الصومالية بالاتفاق على موقف واحد يمكن دعمه من جانب القوى الخارجية[٤٨].

إضافة إلى جهود مصر وليبيا سالفة البيان شهدت عواصم عدة دول عربية أخرى زيارات ولقاءات بين قادة تلك البلدان وقادة الفصائل الصومالية ومن بين تلك البلدان كانت اليمن التى تأوى ما يقرب من ٤٤ ألف لاجئ صومالى والتى تقدمت باقتراح لحل المشكلة الصومالية يقضى بإقامة قوة شرطة صومالية مشتركة فى مقديشيو ٧٠% منها من قوة البوليس السابقة على اندلاع الحرب الأهلية. وعقد مؤتمر عام لجميع الفصائل الصومالية المتنازعة، وشهدت اليمن عدة زيارات من جانب حسين عيديد حيث قامت اليمن بالوساطة بينه وبين إثيوبيا، وأشارت بعض المصادر الصومالية إلى تزويد اليمن قوات عيديد ببعض الأسلحة والذخائر وهو ما نفته الخارجية اليمنية مؤكدة على أن مثل هذه الأخبار ليست فى صالح وحدة الصومال التى تحرص على وحدته وتماسكه[٤٩].

ومن ناحيتها واصلت السعودية جهودها على الصعيد الإنسانى والإغاثى من خلال الهيئة العليا لمساعدة متضررى الصومال التابعة لها والتى شملت مجالات عديدة (التعليم، الرعاية الصحية والبيطرية، إصلاح الطرق، دعم المساجد ومراكز الأيتام، والجمعيات الأهلية) كما شهد العام موضع التقرير رفع الحظر المفروض على استيراد الأغنام والماشية الصومالية، وهو ما يعنى دعما مباشرا لاقتصاديات البلاد حيث تصل صادرات الصومال إلى السعودية ودول الخليج نحو ٦ ملايين رأسا من الأغنام سنويًا[٥٠].

وعلى صعيد جامعة الدول العربية وموقفها من الأزمة صرح سمير حسنى المسئول عن ملف الصومال فى الجامعة، أن الجامعة حريصة على التنسيق مع المنظمات الإقليمية والعالمية من أجل المصالحة الوطنية والسلام فى الصومال. من هذا المنطلق شاركت جامعة الدول العربية فى أول مهمة (لتقصى الحقائق) فى إطار لجنة الاتصال الدائمة المنبثقة من منتدى شركاء منظمة الإيجاد والتى ضمت ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وعددًا من دول الجوار إلى جانب مصر واليمن والسودان.

وأشار المسئول إلى أن فكرة تشكيل لجنة دولية لمتابعة عملية السلام فى الصومال هى فى الأصل فكرة عربية وردت فى سياق قرار مجلس الجامعة حول الصومال فى دورة مارس ١٩٩٨. وذلك بهدف وضع الفصائل الصومالية المختلفة أمام جبهة دولية موحدة والحيلولة دون استغلال أى فصيل للتناقضات فى البيئة الدولية والإقليمية[٥١].

ومع تدخل القوات الإثيوبية واختراقها الحدود الصومالية، واستجابة لمناشدة زعماء الصومال الجامعة التدخل لمواجهة ذلك الاعتداء وممارسة الضغط على إثيوبيا عبر المحافل الدولية، أعلنت جامعة الدول العربية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

رفضها تلك الاعتداءات وطالبت إثيوبيا باحترام السلامة الإقليمية ووحدة الأراضى الصومالية[٥٢].

ومما يذكر أن اتهام إثيوبيا بالاعتداء قد جاء فى رسالة عاجلة تلقتها الأمانة العامة من الزعماء الصوماليين وفى مقدمتهم حسين عيديد الذى كان قد أعلن فى فترة سابقة توصله إلى اتفاق مع إثيوبيا للتعاون المشترك لتسوية الأزمة الصومالية وتعهد بمقتضاه عيديد بتأمين الحدود الإثيوبية مع الصومال. الأمر الذى يؤكد هشاشة التوازنات والاتفاقات فى منطقة القرن الإفريقى.

ومنذ بدايتها وحتى الآن ظلت المشكلة الصومالية بندا دائما من بنود جدول أعمال اجتماعات جامعة الدول العربية، وصدرت خلالها عشرات القرارات الخاصة بالمشكلة، تواترت على دعم كافة الخطوات الرامية إلى حلها، ودعوة الأطراف الصومالية إلى احترام تعهداتها وتنفيذ قراراتها وتغليب المصلحة العليا للصومال. وكذا دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدات الثقافية والمنح الدراسية وفتح مدارسها ومعاهدها وجامعتها التعليمية للطلبة الصوماليين حفاظًا على الهوية العربية والإسلامية للصومال، وتحمل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية، وكذلك المندوبيات الدائمة لدى المنظمات الدولية والإقليمية، علاوة على ذلك دعت جامعة الدول العربية كافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية الالتزام بعدم تصدير الأسلحة داخل الصومال تنفيذا لقرار مجلس الأمن وسلامة الصومال والمساعدة على إيجاد تسوية للأزمة الصومالية وناشدت الجامعة المجتمع الدولى مواصلة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لوضع حد لجرائم بعض الأطراف الأجنبية بدفن النفايات السامة المشعة فى الأراضى الصومالية، والصيد غير المشروع فى المياه الإقليمية الصومالية[٥٣].

خامسًا: الوضع الراهن للمشكلة الصومالية:

استمرت أزمة تفكك الدولة وغياب الحكومة المركزية لعامها التاسع على التوالى حيث وصلت القضية الصومالية بعد فشل اتفاقية القاهرة إلى حالة من التشاؤم السياسى لاسيما بعد إخفاق مساعى عقد مؤتمر المصالحة الوطنية فى "بيدوا" الذى نص عليه إعلان القاهرة وهو الفشل الذى أرجعه حسين عيديد إلى المخططات الإثيوبية لتقويض اتفاق القاهرة وسعيها لاستقطاب بعض القبائل الموقعة على هذا الاتفاق فضلا عن نقص التمويل اللازم لعقد المؤتمر الذى يتكلف انعقاده ٤,٥ مليون دولار فرغم استعداد مصر لتدبير مليون دولار وكذلك إعلان ليبيا استعدادها للإسهام بمليون دولار، لم يستطع الصوماليون تدبير المبلغ الباقى[٥٤].

ولذا لم يكن من المستغرب استمرار الاشتباكات المسلحة بين الفصائل المتنازعة والتى من أهمها (المؤتمر الصومالى الموحد) برئاسة حسين عيديد والذى تتمثل قاعدته الإقليمية فى وسط البلاد وخاصة حول العاصمة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مقديشيو وحول نهر شبيلى، والتى ينتمى إلى بطونها المختلفة حسين عيديد (هبر جدر) وعلى مهدى (ابجال)، وهما الفصيلان المتناحران على العاصمة مقديشيو الأمر الذى أدى إلقاء المزيد من الغموض على إمكانات استمرار إدارة محافظة بنادر التى تم تشكيلها فى ٢٦ يوليو ١٩٩٨ لإدارة العاصمة مقديشيو.حيث ظل حسين عيديد الذى يتقاسم مع على مهدى رئاسة المجلس الأعلى لهذه الإدارة –غائبا عن البلاد منذ إعلان تشكيلها وهو ما انعكس سلبا على مصداقية هذه الإدارة فضلاً عن تفجر النزاع بين الزعيمين لعدم اعتراف كل منهما بجدارة الآخر بمشاركته فى السلطة.(٥٥)

وفى مواجهة إدارة بنادر تبلورت مجموعات أخرى –غير متجانسة– يجمعها معارضة إدارة بنادر ومحاولة تشكيل تكتلات سياسية جديدة مناهضة لمحور على مهدى –حسين عيديد. ومثلت "المحاكم الإسلامية" أحد أبرز التنظيمات المعارضة لسلطة زعيمى شطرى العاصمة الجنوبى (حسين عيديد) والشمالى (على مهدى محمد) وتحظى هذه المحاكم بتأييد ودعم التجار المعارضين لحسين عيديد،كما لقى هذا التنظيم الترحيب من جانب خطباء المساجد فى العاصمة مقديشيو، فضلا عن تزايد شعبية تلك المحاكم لما حققته من أمن واستقرار فى المناطق الخاضعة لها(٥٦).

والجدير بالذكر أن الخريطة السياسية للقوى المتنافسة غير ثابتة بل قابلة للتحرك تبعا لتوازنات المعارك العسكرية، خاصة وأن الخلافات بين هذه القوى وبعضها لا تعبر عن اختلافات إيديولوجية وإنما هى فى جوهرها صراع على السلطة.

وفى حين تركزت المساعى الداخلية والإقليمية فى ضرورة إقامة حكومة مركزية موحدة تسيطر على جميع أنحاء البلاد، شهدت الفترة التالية لانهيار إعلان القاهرة المزيد من مساعى التفتت فى البلاد حيث تم الإعلان عن قيام حكومة إقليمية فى الشمال الشرقى للصومال بعنوان بونت لاند" وعاصمتها "جروى" برئاسة عبد الله يوسف ومحاولات مازالت جارية لإقامة حكومة إقليمية أخرى بالجنوب الصومالى بعنوان "جوبا لاند" إضافة إلى أول حكومة انفصالية وهى حكومة جمهورية أرض الصومال التى أعلن عنها فى ١٩٩١م برئاسة عبد الرحمن تور ويرأسها حاليا إبراهيم عقال وعاصمتها "هرجيسا" فى الشمال الغربى للصومال لتضيف بذلك مزيد من التفتت والتجزئة وهو ما يهدد كيان الدولة الموحدة ويعرقل الجهود الرامية لتشكيل حكومة مركزية موحدة بالصومال فى حين يرى بعض قادة تلك التنظيمات والحكومات الإقليمية أنها خطوة على طريق إقامة حكومة المركزية وأن الهدف المرحلى هو حفظ تلك الكيانات الإقليمية من انتشار الفوضى وعوامل الأزمة فيها(٥٧).

ففى حديث له أعلن عبد الله يوسف رئيس ولاية "بونت لاند" التى أعلنت استقلالها فى أغسطس ١٩٩٨، رفضه الاعتراف بـ "جمهورية أرض الصومال" برئاسة إبراهيم

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

عقال باعتبار أن الأخيرة تمثل انفصالا سافرا عن الصومال وأكد عبد الله يوسف معارضته الانفصال حيث أكد أن دستور "بونت لاند" الذى تم إقراره فى مايو ١٩٩٨ ينص على أن "بونت لاند" جزء لا يتجزأ من دولة الصومال، وأعلن عبد الله يوسف تأييده للخيار الفيدرالى كسبيل لحل المعضلة الصومالية بدلا من تناحر الفصائل والمليشيات الصومالية(٥٨).

وعلى الجانب الأخر تمسكت حكومة جمهورية ارض الصومال بحقها فى الانفصال عن الصومال استنادًا على أسس تاريخية وإثنية يجملها وزير خارجية هذه (الجمهورية) السيد / محمود صالح نور الذى أكد على أن القضية الصومالية لا يمكن حلها إلا عن طريق الصوماليين، وأشار إلى أن (جمهورية) أرض الصومال واحة سلام وأمن فى منطقة تسودها الخلافات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية وأرجع ذلك إلى تجانس قبائل الجمهورية التى مثلت فى المرحلة الاستعمارية الصومال الشمالى الذى خضع للاستعمار البريطانى وحصل على استقلاله فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠، ثم أنضم باختياره إلى الصومال الجنوبى ليشكلا معا دولة الصومال، إلا أن الثلاثين عاما التالية بما شهدته من حروب وممارسات قمعية ضد الشمال دفعت الشماليين إلى خيار استعادة الاستقلال. وانطلاقا من ذلك يرفض الشماليون اتهامهم بأنهم انفصاليون(٥٩).

ومع فشل جمهورية أرض الصومال فى الحصول على اعتراف أى من دول العالم أعلن محمد إبراهيم عقال زعيم الجمهورية "أن التجمعات العشائرية لا يمكن أن تؤسس أركان دولة معترف بها عالميًا". وأضاف فى حديثه فى ندوة حول مستقبل المحافظات الشمالية الغربية قائلًا "لقد بات أمرا مفروغا منه إخفاقنا فى تأمين اعتراف دولى بحكومتنا، وهذه الحقيقة تشخص عدم إمكانية تأسيس حكم ثابت الأركان فى محيط تسوده عشائر متناحرة تفعل كل منها ما يحلو لها مما يفقد عنصر التناغم والتوافق اللازم لتصريف شئون الحكم وإقامته".

وذلك على الرغم من دأب مسئولى جمهورية أرض الصومال على التقليل من أهمية الاعتراف الدولى بدعوى أن الجمهورية لم تطلب من أية دولة الاعتراف بها(٦٠).

ويذكر أن حسين عيديد قد وجه اتهاما لإبراهيم عقال زعيم جمهورية أرض الصومال بالتعاون مع كل من إثيوبيا وإسرائيل وادعى وجود رسالة منشورة أرسلها إبراهيم عقال إلى "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق بشأن ما أُسمى الوفاق الجديد بين الصوماليين وإسرائيل.(٦١)

وعلى صعيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تشير البيانات إلى أن الاشتباكات التى شهدتها بعض المناطق المحيطة بمقديشيو وبالجنوب الصومالى أدت إلى وقوع العديد من القتلى قدرتهم بعض المصادر بـ ٢٨ قتيلا وعشرة مصابين واضطرت الإدارة المشتركة لمقديشيو على إثرها إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول، كما شهدت مدينة بيدوه التى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تقع على بعد ٢٥٠كم شمال غرب مقديشيو اشتباكات بين ميليشيا "التحالف الوطنى الصومالى" بزعامة حسين محمد عيديد وجيش الرهانويين المدعوم من جانب إثيوبيا[٦٢]. كذلك شهدت مدينة "كيسمايو" الجنوبية معارك عنيفة بين تحالف محمد عيديد وفصيل محمد سعيد حرسى (الملقب بمورغان) أسفرت عن سقوط المدينة فى حوزة تحالف عيديد[٦٣].

وقد ساعدت ظاهرة تلاشى الدولة وانتشار الصراعات المسلحة لاسيما فى الجنوب على انتشار أعمال القتل والاختطاف واقتحام المساكن والاعتداء على العائلات، كما ازدادت حوادث الاعتداء على موظفى المنظمات الدولية العاملة فى الصومال، ومن ذلك اختطاف أحد الأطباء العاملين فى منظمة "تيرانوفا" أو "الأرض الجديدة" الإيطالية المتخصصة فى رعاية الثروة الحيوانية فى جنوب الصومال. وكذا عملية احتجاز إحدى السفن الفنلندية فى أبريل ١٩٩٩، ومطالبة المختطفون بمبالغ كبيرة نظير الإفراج عن الرهائن والسفينة وهو ما دفع العديد من المنظمات الدولية إلى التهديد بإنهاء عملها وإيقاف المساعدات المقدمة للأهالى[٦٤].

وتجدر الإشارة إلى أنه وإن كانت حوادث الاختطاف تتم بغية ابتزاز المؤسسات الدولية من خلال الحصول على فدية إطلاق سراح المحتجزين فإن بعض تلك العمليات كانت ذات طابع سياسى من ذلك عملية اختطاف فتاة نمساوية بواسطة جبهة تحرير أوجادين فى عام ١٩٩٨ والتى استهدفت إظهار ضعف السيطرة الإثيوبية على المناطق الأوجادنية. كما أن بعض عمليات احتجاز السفن تحظى بقبول وتأييد الشعب الصومالى باعتبار ذلك الرد المناسب والوحيد على عمليات الاعتداء على المياه الإقليمية الصومالية والصيد فيها دون تصريح فى ظل الافتقار إلى حكومة مركزية تفرض احترام حدودها ومياها الإقليمية[٦٥]

وقد شهدت الأجزاء الجنوبية من الصومال تدهورًا اقتصاديا من جراء الفيضانات التى تعرضت لها تلك الأجزاء وأدت إلى إتلاف المحاصيل الغذائية خاصة الحبوب حيث حققت محاصيل الجنوب الرئيسية اقل مستوى للإنتاج منذ خمس سنوات، الأمر الذى عرض السكان خاصة فى منطقة جوبا والمناطق المحيطة بها لأزمة غذائية حقيقة مما دفع المسئولين الصوماليين وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة إلى مناشدة دول العالم والمنظمات الإنسانية إرسال المواد الغذائية للشعب الصومالى[٦٦].

وبالمثل تعرضت الواقعة شمال شرق الصومال إلى عدة موجات جفاف قاسية أسهمت فى تعرض ٧٠% من رؤوس الماشية لخطر النفوق وتعرض أكثر من ١٥٠ ألف مواطن صومالى لخطر المجاعة، الأمر الذى دفع منظمة اليونيسيف إلى مناشدة المجتمع الدولى سرعة توفير ١,٣ مليون دولار لإنقاذ مناطق شمال شرق الصومال[٦٧]. وذلك قبل هطول الأمطار بغزارة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وعلى ذات الصعيد الاقتصادى، واصل الشلن الصومالى تدهوره -خاصة فى ظل عدم وجود بنك مركزى منذ عام ١٩٩١- ويذكر أن الزعيمين عيديد وعلى مهدى قد أشرفا على طباعة كميات من الشلن الصومالى لتمويل العمليات الحربية ودفع مرتبات أفراد الفصائل، على أنه لم يكتب لهذه العملة النجاح فى حل مشكلة البلاد النقدية، حيث تسبب التداول غير المنظم للعملة إلى زيادة التضخم وهبوط سعر صرف الشلن أمام العملات الرئيسية الأخرى الأمر الذى دفع رجال الأعمال فى العاصمة إلى طباعة نحو ٣٠ بليون شلن (حوالى خمسة ملايين دولار) خارج البلاد وأكد رجال الأعمال أن تلك الأموال لن تستخدم لمصلحة المليشيات، وأن جزءً منها سوف ينفق على مشاريع التنمية الموجهة للفقراء والنازحين[٦٨].

وعلى الصعيد الاجتماعى وفى ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية -تزايدت حدة مشكلة اللاجئين حيث اقتربت أعداد اللاجئين خارج الصومال من نصف مليون لاجئ- يمثلون ١١% من إجمالى لاجئ القارة- يعيشون فى ظروف بالغة القسوة فى كينيا وإثيوبيا وجيبوتى[٦٩]، فضلا عن ما يقرب من مليون لاجئ فى دول العالم المختلفة. وتعانى المفوضية العليا لشئون اللاجئين من صعوبات كثيرة فيما يتصل بتنفيذ خطط إعادة توطين اللاجئين بسبب استمرار أعمال العنف والاقتتال، يضاعف من حدة المشكلة رفض دول الجوار استقبال المزيد من اللاجئين حيث منعت السلطات الكينية حوالى ٣٠٠ لاجئ صومالى من الدخول إلى البلاد، وطالبت بإعادة توطين هؤلاء اللاجئين أو ترحيلهم إلى بلد ثالث يقبل بقائهم على أراضيه. ومما يذكر أن عدد اللاجئين الصوماليين فى الداخل يقرب من نصف مليون لاجئ يعيشون فى ١٣٨ مخيمًا[٧٠].

ورغم المؤشرات السلبية سالفة البيان، إلا أنه لوحظ وجود بعض المؤشرات الإيجابية منها تحسن الأوضاع الاقتصادية فى مدينة "هرجيسه" حيث بدأت الشركات تعمل فى مناخ أمن، وأنشأت فى المدينة نحو أربع شركات للاتصالات التليفونية، وثلاث شركات طيران تعمل فى نقل البضائع[٧١] وكذا معاودة تصدير الأغنام الصومالية إلى دول الخليج والسعودية بصفة خاصة بعد رفع الحظر الذى كان مفروضا على استيرادها[٧٢].

وكذلك ما تواترت من أنباء عن نجاح مؤتمر "بلدوين" الذى بدأت أعماله منذ مطلع ١٩٩٩ بين الفصائل الجنوبية بهدف تنقية الأجواء وتحقيق المصالحة بين العشائر فى مناطق عدة من جنوبى البلاد، حيث نجح المؤتمر جزئيا فى تحقيق بعض المصالحات بين بعض العشائر المتناحرة وإصدار قرارات تؤذن بانتقاله إلى القضايا السياسية وذلك بدعوته إلى إيفاد ممثلين عن المؤتمر وعن العشائر المشاركة إلى جميع محافظات البلاد، للتباحث بشأن عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة، وهو ما يعنى ضمنا الإعداد لمؤتمر يتم فيه تشكيل حكومة وحدة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وطنية للبلاد حيث كان من بين قرارات المؤتمر:(٧٣)

- ضرورة توقف العشائر المنتمية للتنظيم المؤتمر الصومالى الموحد بفروعه المختلفة عن النزاعات المسلحة وخاصة عن النزاعات الجارية فى محافظات "باى" "زبكوك" و"جوبا السفلى".

- إزالة جميع الحواجز المقامة وفتح الطرق أمام حركة المرور فى جميع المناطق التى تقطنها العشائر المشاركة فى المؤتمر.

- ضرورة تأمين وكالات الإغاثة وموظفيها للحفاظ على سلامتهم.

- ضرورة العمل بالشريعة فى المناطق التابعة للمؤتمر الصومالى الموحد.

وكذا أشار شهود العيان إلى استقرار الأوضاع فى الشمال الصومالى على الأصعدة المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.(٧٤)

ختامًا: ملاحظات بشأن مسار المشكلة ومصيرها

أولًا: تكشف التطورات الداخلية للمشكلة عن بروز قوى فاعلة على الساحة الصومالي يصعب تجاوزها بشأن أى ترتيبات تتعلق بمستقبل الصومال، وفى مقدمة تلك القوى جماعة التجار الذين تصاعدت أسهمهم مؤخرًا بفضل قدرتهم الاقتصادية التى مكنتهم من تكوين مليشيات خاصة بهم لتأمين مصالحهم، وكذا قوى المحاكم الإسلامية التى تحظى بتأييد متزايد بين أفراد الشعب الصومالى، هذا إضافة إلى الفصائل المتناحرة التى يتزايد عددها بفعل حركة الانشقاقات التى تشهدها بعض تلك الفصائل فى ظل سعى أعضاؤها للزعامة والسلطة. ويتفاعل مع ذلك كله تزايد الاتجاهات الانفصالية للولايات فى ظل ما حققته تجربة الانفصال لكل من "جمهورية أرض الصومال" و "بونت لاند" من استقرار وأمن نسبيين، والخشية كل الخشية من استمراء كافة الأطراف ذلك الوضع، الأمر الذى يلقى مزيدا من التعقيد على إمكانات تسوية المشكلة وعودة الصومال موحدًا لاسيما فى ظل احتكام الفرقاء إلى شرعية السلاح فى تأمينهم لمصالحهم كبديل عن شرعية الدولة والمواطنة، الأمر الذى يعنى أن الأزمة مرشحة للبقاء والاستمرار.

ثانيًا: إن التعامل الإقليمى مع المشكلة انطلق بالأساس من منظور مصالح كل طرف من الأطراف الإقليمية تجاه المشكلة الأمر الذى أدى إلى تعدد المبادرات وتعارضها أحيانا، على نحو أتاح الفرصة للفصائل المتنازعة للعب على التوازنات الإقليمية للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق يحد من سلطة هذا الفصيل أو ذاك.

فى ذات الوقت الذى انعكست فيه الأحداث والتطورات الإقليمية على مسار المشكلة ومواقف الأطراف الداخلية والخارجية منها على نحو ما تكشف خبرة المواقف الإثيوبية الإريترية من المشكلة قبل وبعد اندلاع الحرب الحدودية بينهما.

وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى أن ثمة تنافس خفى بين القوى الإقليمية فيما يتعلق

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بسبل تسوية المشكلة ويمكن القول أن جوهر التنافس يدور بين محور عربى أساسه الدور المصرى الليبى السعودى على المستويين الحكومى والشعبى (المؤسسات الدينية، منظمات الإغاثة ...) ومحور إثيوبى غربى على ذات المستويين حيث تساند القوى الغربية الدور الإثيوبى وتدعمه على نحو ما سلف الذكر فى ظل تراث العلاقات الإثيوبية الغربية. الأمر الذى يعقد من إمكانات العمل العربى الإسلامى على صعيد المشكلة لاسيما على ضوء الملاحظة التالية.

ثالثًا: على الرغم من تعدد الجهود الإنسانية العربية والإسلامية بشأن تسوية المشكلة أو التخفيف من آثارها من خلال العمل الإغاثى، فإن خبرة السنوات التسع الماضية تشير إلى إخفاق محاولات العمل المشترك من خلال المؤسسات الجماعية وفى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى حيث تراجع دور المنظمتين إلى مجرد دعم ومساندة الجهود الفردية التى تبذلها هذه الدولة أو تلك داخل المنظمة أو خارجها، على الرغم من تعدد ما أصدرته المنظمتان من قرارات وخطط لعلاج المشكلة، الأمر الذى أدى إلى إضعاف مردود العمل الجماعى من ناحية وإضعاف الجهود الفردية فى ظل افتقارها لمنظومة عمل جماعى تساندها وتخفف عنها عبء الوساطة وتكاليفها.

رابعًا: على الرغم من صعوبة التنبؤ فى العلوم الاجتماعية، فإن استقراء أحداث الصومال يشير إلى أن السيناريو الأقرب للتحقق هو استمرار واقع التفتت والتجزئة والاعتراف الواقعي بالأقاليم المستقلة التى تنجح فى تحقيق قدر من الأمن والاستقرار وفى مقدمة تلك الأقاليم "جمهورية أرض الصومال" الأمر الذى قد يدفع لمزيد من التفتت، خاصة وان ذلك السيناريو يصب فى صالح بعض القوى الإقليمية الفاعلة (إثيوبيا – كينيا – ....) كما سلف الذكر، ويضعف آمال الوحدة الصومالية على الرغم من اعتقاد جانب من الباحثين أن قيام عدة حكومات إقليمية قد يكون هو السبيل الأمثل لإعادة وحدة الصومال فى صورة فيدرالية وفى هذا الصدد يمكن القول أن مبادرة جيبوتى الأخيرة سالفة البيان ستكون محكًا رئيسيًا فى الكشف عن مسار المشكلة فى المرحلة القادمة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

جدول رقم (١)

١- الفصائل ذات الصبغة القبلية

	اسم الفصيل	اسم القائد	القاعدة القبلية
(أ) التحالف الوطنى الصومالى			
	ويتكون من سبعة فصائل مسلحة		
١	المؤتمر الصومالى الموحد	حسين محمد فارح عيديد	هاوية – هبرجدر – جالان
٢	الحركة الديمقراطية الصومالية	محمد نور عليو	الرهانوين – مريفل إيلاى
٣	الجبهة الوطنية الصومالية	عبد الرشيد فرح منشق عن تنظيم الجنرال عمر حجى محمد حرثى	مريحان
٤	الحركة الوطنية الصومالية	الكولونيل أحمد عمر جيس	أوغادين – هير إسحاق
٥	الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية	عبدى ورسمه اسحاق	دير – فقه محمد – عمر جامع
٦	التحالف الصومالى الديمقراطى	محمد فارح عبد الله	دير – جدا بيورسى
٧	الجبهة الصومالية الموحدة	عبد الرحمن دوال على	دير – عيسى
(ب) مجلس الإنقاذ الوطنى			
	ويتألف من عشرة فصائل مسلحة		
١	المؤتمر الصومال الموحد	على مهدى محمد	هاوبية – ابجال
٢	التحالف الديمقراطى الصومالى	على حاجى حرسى – عاتوجيل	دير – جد ابورسى
٣	منظمة موكى الصومالية الإفريقية	محمد رمضان أربو	بانتو
٤	الحركة الديمقراطية الصومالية: المقاومة الرهانوينية المسلحة	جناح عبدى موسى مابيو جناح العقيد شاتى جدود	رهانوين – ميرفل – ليسان
٥	الحركة الوطنية الصومالية	الجنرال آدم عبد الله نور (جابيو)	عوليهان – أوجادين
٦	الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال	الجنرال محمد ابشر موسى	ماجرتين – عثمان محمود
٧	الجبهة الصومالية الموحدة	محمد عبدى حاشى	قبيلتى ، ورسنغلى
٨	الاتحاد الوطنى الصومالى	محمد رجيس محمد	هير حمر
٩	الجبهة الوطنية الصومالية	الجنرال عمر حاجى محمد مسلى	مريحان – هبردبينس
١٠	الاتحاد الصومالى الوطنى الديمقراطى	على عبدى	دارود – ليلكاس
١١	الجبهة الصومالية الموحدة	عبد الرحمن دعالى على	بيمال
١٢	الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية.	عبد الله	بيمال
(ج) الحركة الوطنية الصومالية		**محمد إبراهيم عقال**	**ارير – اسحاق**

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

جدول رقم (٢)

الشخصيات الإسحاقية المتنافسة على السلطة فى أرض الصومال

اسم القائد	الحركة السياسية العسكرية	القاعدة العشائرية
محمد إبراهيم عقال	الحركة الوطنية الصومالية	هبر أول
محمد أحمد سيلانيو		هبر جاعلو
عبد الرحمن أحمد على تور		هبر يونس

القيادات الماجرتينية المتنافسة

اسم القائد	الحركة السياسية العسكرية	القاعدة العشائرية
محمد أبشر موسى	الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال	عيسى محمود
عبد الله بو سعد أحمد	الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال	عمر محمود

القيادات الهاوبية المتنافسة

اسم القائد	الحركة السياسية العسكرية	القاعدة العشائرية
على مهدى محمد	مجلس الإنقاذ الوطنى	هارت إيجال
حسين عيديد	التحالف الوطنى الصومالى	هبرجدر – سعد جالاف
عثمان عاتو	التحالف الوطنى الصومالى	هبرجدر – سعد هيلوولية
عمر حاشى	الحركة الوطنية للمؤتمر الصومالى الموحد	هاوبيه – حوادلى
موسى سودى	فرع المؤتمر الصومالى الموحد	إيجال

القيادات الرهانوينية المتنافسة

اسم القائد	الحركة السياسية العسكرية	القاعدة العشائرية
عبدى موسى مبيو	الحركة الديمقراطية الصومالية	ليسان
محمد نور عليو	الحركة الديمقراطية الصومالية	إيلالى

القيادات الاوجادينية المتنافسة

اسم القائد	الحركة السياسية العسكرية	القاعدة العشائرية
الجنرال أدم عبد الله نور (غابيو)	الحركة الوطنية الصومالية	عوليهان – هير على
الكولونيل أحمد عمر جيس	الحركة الوطنية الصومالية	محمد سبير – هير إسحاق

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الهوامش:

(١) حول مراحل تطور الأزمة الصومالية وأسبابها انظر:

- د. إجلال رأفت، " الأزمة الصومالية" فى ندوة مصر وإفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).
- د. نجوى الفوال، "انهيار الدولة فى الصومال" فى مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١١٢، ١٩٩٣).
- د. نجوى الفوال "التعددية العرقية والتفتت القومى فى الصومال"، ورقة مقدمة لمؤتمر التعددية العرقية والحزبية والطائفية فى الوطن العربى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى واشنطن، نوفمبر ١٩٩٣.
- د. إبراهيم نصر الدين، "الصومال والقرن الإفريقى" فى تقرير "الأمة فى عام" (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣-١٩٩٤).
- د. إبراهيم الدسوقى "تسييس القبيلة هى لب الأزمة الصومالية الحالية" فى مجلة الأمة (مجلة شهرية تصدر عن مركز القرن الإفريقى للإعلام والدراسات، مقديشيو – الصومال، عدد٦١ ، أبريل ١٩٩٩).
- د. محمود على توريارى "الديمقراطية وتجربة الصومال" فى د. إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الإفريقية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

(٢) مجلة الأمة، عدد ٥٦، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٩ : ١٢.

(٣) إبراهيم الدسوقى، مرجع سابق، ص٤

(٤) مجلة الأمة، مرجع سابق، ص١٠

(٥) المرجع السابق، ص١٢ وأنظر د. نجوى الفوال، التعددية العرقية ... "مرجع سابق"

(٦) د. نجوى الفوال "انهيار الدولة ..." مرجع سابق، ص٢٤

(٧) تم الاعتماد فى رصد خريطة الفصائل الصومالية على سلسلة المقالات التى نشرها الدكتور احمد حسن دحلى بجريدة إريتريا الحديثة، خلال عام ١٩٩٨م ومحتفظ بها مجمعة السفارة الإريترية بعنوان "الأزمة الصومالية: أبعادها التاريخية وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية".

(٨) لمزيد حول دور القوى والفصائل الإسلامية على صعيد المشكلة الصومالية:

هشام جعفر ، احمد سالم ، وضعية القوى الإسلامية فى الأزمة الصومالية"، فى تقرير الأمة فى عام (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٦)، ص ص ٥١: ٦٦ وكذا جريدة الحياة اللندنية فى ١٩٩٩/٥/١٨.

(٩) حسن دحلى، مرجع سابق.

(١٠) هشام جعفر : أحمد سالم، مرجع سابق، ص٥٤.

(١١) مجلة الأمة (عدد٥٦، نوفمبر١٩٩٨)، ص ص ٧ : ٨.

(١٢) حول المواقف الدولية والإقليمية من المشكلة أنظر :

Novati,Giampolo Calchi; "Italy in Triangle of the Horn: Too Many Corners for a Half of Power" **Journal of Modern African Studies(J.O.M.A.S),** VOL.32,NO.3,1994,pp369:385.

Olsen, Goram Rye, "Western Europe's Relations With Africa Since the End of the Cold War" J.O.M.A.S (VOL.35, NO.2, 1997), pp312: 313.

Thakur, Ramesh, "From Peace Keeping to Peace Enforcement: the U.N Operation in Somali a" .**J.O.M.A.S** (VOL.32, NO.2,1994),pp384:410.

Hirsh, John L. & Robert B. Oakle **"Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peace Making**"(Washington, DC, United States Institute of Peace Press, 1995).

Robert G. Patman, "Disarming Somalia: the Contrasting Fortune of United States and Australian Peacekeepers During United Nations Intervention 1992-1993". **African Affairs** (VOL.96, NO.385, and October1997), pp509: 533.

Ken Menkaus and John Prendergast ;"Conflict and Crisis in the Greater Horn of Africa", **Current History** (May1999),p515.

د. نجوى الفوال "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، بحث مقدم للمؤتمر السنوى للدراسات الإفريقية بعنوان "الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية- ج القاهرة، مايو ١٩٩٩).

(١٣) مجلة الأمة (عدد ٦٠، مارس ١٩٩٩)، ص ص ٧ : ٨.

(١٤) المرجع السابق، ص٩.

(١٥) المرجع السابق نفس الصفحة.

(١٦) المرجع السابق، ص ١٦.

(١٧) Patman, OP.CIT.PP530:533 وانظر د. نجوى الفوال "المواقف الدولية ...."مرجع سابق، ص١٧.

(١٨) مجلة الأمة (عدد ٦٠، مرجع سابق)، ص ص ٨ " ٩.

(١٩) د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا إفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام كتال الأهرام الاقتصادى، عدد ٩٥ يناير ١٩٩٣)، ص ص ٢٧: ٢٩، وأنظر أيضًا د. نجوى الفوال "المواقف الدولية..." مرجع سابق، ص ص ١٩ : ٢٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص١٩ وأنظر د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص ص ٣٣٢ : ٣٣٤.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٢١) حول اتفاق سودرى وبنوده وتقييمه أنظر: حسن دخلى، مرجع سابق.

(٢٢) المرجع سابق وانظر: مجلة الأمة (عدد٦٠)، ص٧.

(٢٣) جريدة الاتحاد الإماراتية، ١٩٩٩/١/٦ حديث شامل مع حسين فارح عيديد.

(٢٤) جريدة "الشعب" المصرية، ٩٩/٧/١٣ – مجلة الأمة عدد ٥٥ ، ص ٦.

(٢٥) الأهرام ٩٩/٦/٦ ، ٩٩/٦/٢٣ – مجلة الوسط اللبنانية، عدد ٣٨١ فى ١٩٩٩/٥/١٧ ص ص ٣٠ : ٣٣، وكذا الحياة اللندنية فى ١٩٩٩/٦/٢٠.

(٢٦) جريدة الأسبوع، ١٩٩٩/٦/٢٥.

(٢٧) مجلة الأمة (عدد٥٦)، ص ٦.عند مثول التقرير للطباعة وردت أنباء عن الترتيب لعقد مؤتمر مصالحة بين الفصائل الصومالية يعقد فى إثيوبيا حلال شهر ديسمبر ١٩٩٩أنظر New African (no.380,December 1999),p16

(٢٨) د. نجوى الفوال "المواقف الدولية ..." مرجع سابق، ص ص ٢٣ : ٢٤.

(٢٩) المرجع السابق، ص٢٤.

(٣٠) الحياة ١٩٩٩/٦/٢٠، مجلة الأمة (عدد٦٣ يونيو ١٩٩٩)، ص٩.

(٣١) حول تفاصيل المبادرة وبنودها أنظر د. احمد حسن دحلى "حول دوافع ويانى لغزو الصومال"، جريدة إريتريا الحديثة، ١٩٩٩/٦/١٧.

(٣٢) د. نجوى الفوال، "المواقف الدولية..." مرجع سابق، ص ٢ : ٢٦.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣٤) محاضرة السفير الصومالى بالقاهرة التى ألقاها بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة فى ١٩٩٩/١١/٦ بعنوان «التطورات الأخيرة للمشكلة الصومالية» وانظر: مجلة الأمة (عدد ٦٣)، ص١٠.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول الدور المصرى د. نجوى الفوال "المواقف الدولية..." مرجع سابق، ص ٢٩ : ٣٧. وأنظر أيضًا د. نجوى الفوال "الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية فى الصومال" السياسة الدولية (عدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨).

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) د. نجوى الفوال "المواقف الدولية ...) مرجع سابق ص٣٧.

(٣٨) المرجع السابق، ص٣٦ وكذلك أنظر د. أحمد حسن دحلى، مرجع سابق.

(٣٩) أنظر حديث السفير المصرى فى الصومال لمجلة الأمة (عدد ٥٨ يناير ١٩٩٩) ص ٧ : ٩ ، ١٢.

(٤٠) مجلة الأمة (عدد ٥٥) ص٨.

(٤١) حديث السفير المصرى، مرجع سابق ص٩. وأنظر مجلة الأمة (عدد٦٣) ص٨.

(٤٢) الأهرام ١٩٩٨/١١/٣ ، ١٩٩٨/١٢/٢٦ ، ١٩٩٩/١/٢ ، ١٩٩٩/٢/١٢.

(٤٣) الأهرام ٩٨/٩/١٥ ، ١٩٩٩/٦/١٢.

(٤٤) مجلة الأمة (عدد٦٣) ص٤.

(٤٥) مجلة الأمة (عدد٥٨) ص ١٣ : ١٥.

(٤٦) المرجع السابق، ص١٤.

(٤٧) المرجع السابق ص١٥ ، وأنظر مجلة الأمة (عدد ٦٣) ص ١١ : ١٢.

(٤٨) مجلة الأمة (عدد ٥٥) ص٨.

(٤٩) الأهرام ٩٨/٩/١ ، ٩٨/٩/١٥ ، ١٩٩٩/١/١٨.

(٥٠) الأهرام ٩٩/٥/٢٧ وحول الدور الخليجى بصفة عامة والسعودية بخاصة أنظر د. نجوى الفوال "المواقف الدولية..."، مرجع سابق ص ٣٧ : ٣٨.

(٥١) الأهرام ١٩٩٨/١٢/١٠ – ولمزيد أنظر :
سمير حسنى "التطورات الأخيرة وموقف الجامعة العربية منها" فى د. إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الإفريقية (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات _ كلية الاقتصاد ١٩٩٤).

(٥٢) الأهرام ١٩٩٩/٦/٩.

(٥٣) الحياة ١٩٩٨/١١/٨.

(٥٤) الأمة (عدد ٥٥).

(٥٥) جريدة الاتحاد الإماراتية ١٩٩٩/١/٦، جريدة الشرق الأوسط فى ١٩٩٩/٧/٥ وأنظر كذلك مجلة الأمة (عدد٥٨)، ص١٥ وجريدة الحياة اللندنية فى ١٩٩٨/١١/٣٠ ، ١٩٩٨/١٢/١٤.

(٥٦) مجلة الأمة (عدد ٥٥) ص١.

(٥٧) الحياة ١٩٩٩/٥/٨.

(٥٨) حسن بدل "الإدارات الإقليمية هل هى تأصيل للتفكك أم تصحيح مسار المصالحة؟" (مجلة الأمة عدد ٦٠ مارس ١٩٩٩) ص ١٠-١١.
وانظر أيضًا فى تأييد دور الولايات الشمالية فى حفظ الأمن والاستقرار بالصومال.
د. عبد الملك عودة "دعوة لمراجعة الحالة الصومالية" الأهرام الاقتصادى (القاهرة: مؤسسة الأهرام فى ١٩٩٩/٤/١٣) ص٧٤.

(٥٩) أنظر حديثه فى جريدة الاتحاد الإماراتية فى ١٩٩٩/١/١٦ وانظر كذلك حديث وزير خارجية ما يعرف بجمهورية أرض الصومال فى جريدة الحياة فى ١٩٩٨/٧/١٨، وكذا أنظر الأهرام فى ١٩٩٩/١/٢.

(٦٠) الحياة ١٩٩٨/٢/١.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٦١) الأمة (عدد ٥٦) ص٧ ، وجريدة الشرق الأوسط فى ١٩٩٩/٦/١١.
(٦٢) جريدة الأسبوع ١٩٩٩/٦/٢٥.
(٦٣) الحياة ١٩٩٩/١/٥.
(٦٤) الأهرام ١٩٩٩/٦/١٢.
(٦٥) الحياة ١٩٩٩/٥/٢٠.
(٦٦) المرجع السابق.
(٦٧) الأهرام ١٩٩٩/١/٢.
(٦٨) الحياة (١٩٩٨/٩/٥)، الأهرام (١٩٩٨/١١/٢٢)، الشرق الأوسط (١٩٩٩/٤/٣٠)، الأهرام (١٩٩٩/٥/٢)، الحياة (١٩٩٩/٩/١٥).
(٦٩) الشرق الأوسط ١٩٩٩/٦/١١.
(٧٠) الأهرام ٩٩/٣/١٦ – الحياة ١٩٩٩/٥/١٨.
(٧١) الأهرام ١٩٩٩/٤/٢١.
(٧٢) الأهرام ١٩٩٩/٤/٢١.
(٧٣) الأمة (عدد ٦٣) ص٦.
(٧٤) الأمة (عدد ٦٠) ص٧.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com